

مصر بعد عام من بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي

المركز المصري للدراسات الاقتصادية
٢٨ نوفمبر ٢٠١٧



المحتويات

1. اعتبارات مبدئية هامة تخص المنهجية
2. الركائز الأساسية لنجاح أى خطة إصلاح اقتصادي
3. أهم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على مدار العام الماضي
4. تقييم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من المعايير
5. تقييم عام للبرنامج الاقتصادي من خلال مؤسسات محددة (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي- مركز جالوب- دراسة سابقة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية)
6. ما نحتاجه لاستكمال الإصلاح

المحتويات

1. اعتبارات مبدئية هامة تخص المنهجية
2. الركائز الأساسية لنجاح أى خطة إصلاح اقتصادي
3. أهم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على مدار العام الماضي
4. تقييم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من المعايير
5. تقييم عام للبرنامج الاقتصادي من خلال مؤسسات محددة (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي- مركز جالوب- دراسة سابقة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية)
6. ما نحتاجه لاستكمال الإصلاح

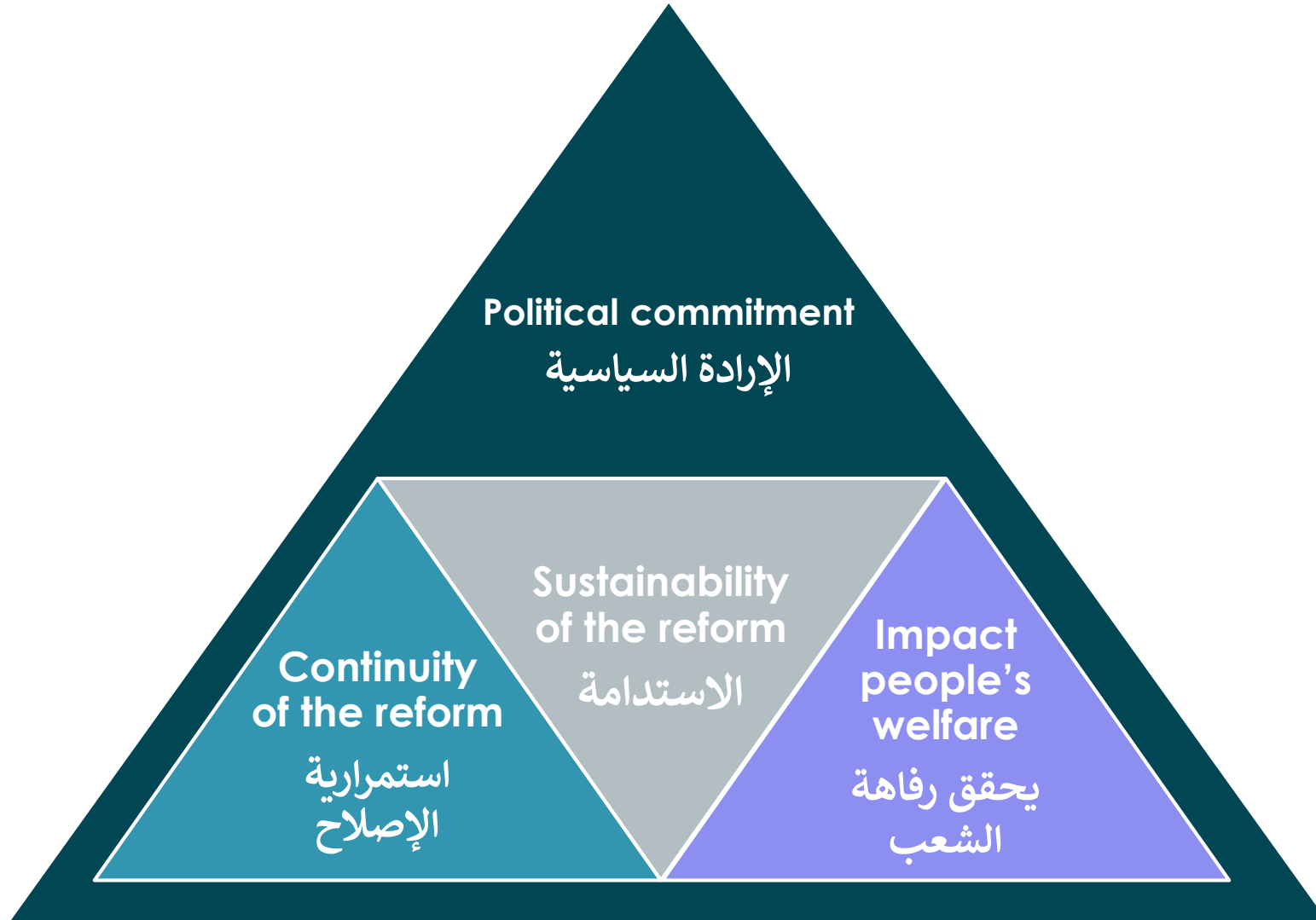
١. اعتبارات مبدئية هامة تخص المنهجية

- صعوبة تقييم الأثر الحقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي خلال عام واحد
- التقييم هو «تقييم أولي» يهدف إلى:
- تتبع الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي والحقيقي ومجتمع الأعمال
- تحديد أثر الإصلاحات على الفقراء والعدالة الاجتماعية
- يعتمد التقييم على التحليل الكمي والكيفي معاً
- تم الإستعانة بأحدث بيانات متاحة

المحتويات

1. اعتبارات مبدئية هامة تخص المنهجية
2. الركائز الأساسية لنجاح أى خطة إصلاح اقتصادي
3. أهم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على مدار العام الماضي
4. تقييم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من المعايير
5. تقييم عام للبرنامج الاقتصادي من خلال مؤسسات محددة (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي- مركز جالوب- دراسة سابقة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية)
6. ما نحتاجه لاستكمال الإصلاح

٢. الركائز الأساسية لنجاح أي برنامج إصلاح اقتصادي مع توفر الإرادة السياسية التي تضمن تحقيق الركائز الثلاث



المحتويات

1. اعتبارات مبدئية هامة تخص المنهجية
2. الركائز الأساسية لنجاح أى خطة إصلاح اقتصادي
3. أهم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على مدار العام الماضي
4. تقييم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من المعايير
5. تقييم عام للبرنامج الاقتصادي من خلال مؤسسات محددة (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي- مركز جالوب- دراسة سابقة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية)
6. ما نحتاجه لاستكمال الإصلاح

١. الإجراءات الاقتصادية خلال العام الماضي

التوقيت	الإجراءات الاقتصادية
٧ سبتمبر ٢٠١٦	إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة وبدء تطبيقها بنسبة ١٣%
١ نوفمبر ٢٠١٦	إصدار قانون الخدمة المدنية الجديد
٣ نوفمبر ٢٠١٦	تحرير سعر الصرف، ورفع أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس
٤ نوفمبر ٢٠١٦	تخفيض قيمة الدعم على المحروقات ١
١١ نوفمبر ٢٠١٦	تبنى الحكومة برنامج الإصلاح الاقتصادي وموافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على قرض بقيمة ١٢ مليار دولار لدعم البرنامج
٢١ فبراير ٢٠١٧	تشكيل المجلس الأعلى للمدفوعات
٧ مارس ٢٠١٧	تعديل أحكام قانون سجل المستوردين
٢٣ مارس ٢٠١٧	رفع سعر تذكرة المترو
٥ مارس ٢٠١٧	البنك المركزي يعدل تعريف الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
٢٤ ابريل ٢٠١٧	تشكيل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
٣ مايو ٢٠١٧	إصدار قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية
٢١ مايو ٢٠١٧	رفع سعر الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس
٢١ مايو ٢٠١٧	إعلان البنك المركزي عن تبني سياسة استهداف التضخم <i>Inflation targeting</i> وتهدف لخفض معدل التضخم إلى ١٣% في نهاية ٢٠١٨
٣١ مايو ٢٠١٧	إصدار قانون الاستثمار الجديد
١٤ يونيه ٢٠١٧	إلغاء الحد الأقصى لتحويلات النقد الأجنبي للخارج

١. الإجراءات الاقتصادية خلال العام الماضي - تابع

التوقيت	الإجراءات الاقتصادية
١٩ يونيه ٢٠١٧	تعديل قانون ضريبة الدمغة لتفرض على عمليات شراء وبيع الأوراق المالية بجميع أنواعها
١٩ يونيه ٢٠١٧	تجديد تجميد ضريبة الأرباح الرأسمالية لمدة ثلاث سنوات
٢٢ يونيه ٢٠١٧	تعديل مبادرة التمويل العقاري برفع الحد الأقصى للدخل الشهري لشريحة متوسطي الدخل
٢٩ يونيه ٢٠١٧	تخفيض قيمة الدعم على المحروقات ٢
١ يوليو ٢٠١٧	تخفيض قيمة الدعم على الكهرباء (المنزلي- الصناعي- والتجاري)
١ يوليو ٢٠١٧	رفع ضريبة القيمة المضافة إلى ١٤ %
٦ يوليو ٢٠١٧	رفع سعر الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس
١٦ أغسطس ٢٠١٧	ربط الساعة السكانية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) لحظيًا، بقاعدة بيانات المواليد والوفيات
١٧ أغسطس ٢٠١٧	إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تسيير اجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية
٣ أكتوبر ٢٠١٧	زيادة نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من ١٠% إلى ١٤%
٨ أكتوبر ٢٠١٧	زيادة المبلغ المخصص لمبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل ليصل إلى ٢٠ مليار جنيه
٢٨ أكتوبر ٢٠١٧	إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الجديد
٣١ أكتوبر ٢٠١٧	إصدار قرار إيقاف التعامل بالشيكات الورقية اعتباراً من ديسمبر ٢٠١٧
٢١ نوفمبر ٢٠١٧	زيادة الضريبة القطعية على السجائر بنحو ٢٥%
٢٨ نوفمبر ٢٠١٧	إلغاء الحدود القصوى للإيداع والسحب النقدي للأشخاص الاعتبارية العاملة في مجال استيراد السلع غير الأساسية



أهم الإجراءات الاقتصادية

إصدار قانون ضريبة
القيمة المضافة وبدء
تطبيقها بنسبة ١٣%





تحرير سعر
الصراف





رفع سعر
الفائدة (١)





تخفيض قيمة
الدعم على
المحروقات (١)



أهم الإجراءات الاقتصادية

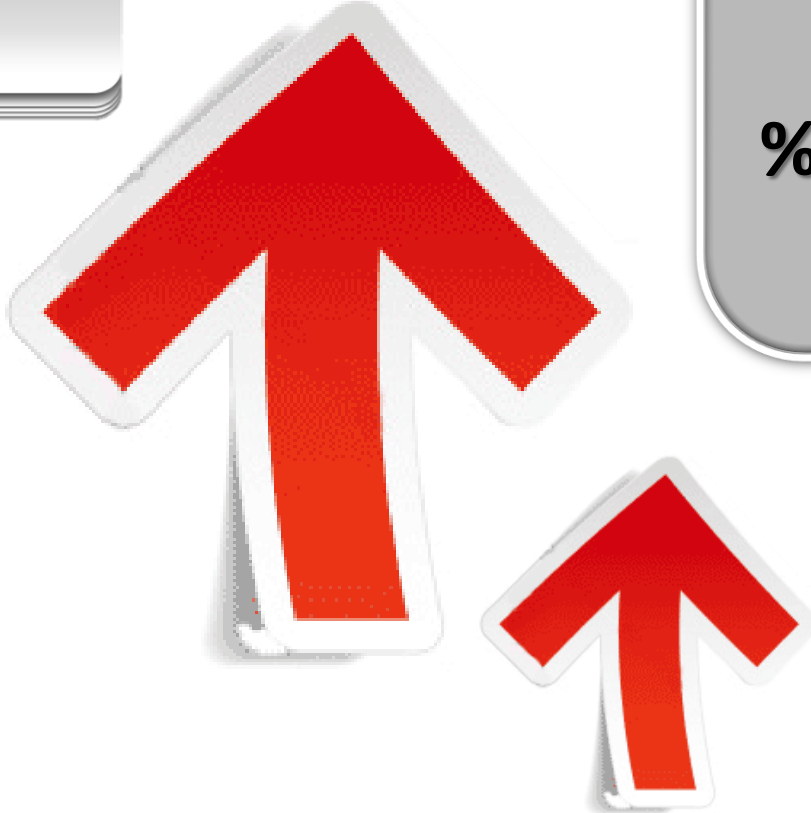


تبنى الحكومة برنامج الإصلاح
الاقتصادي وموافقة المجلس
التنفيذي لصندوق النقد الدولي
على قرض بقيمة ١٢ مليار دولار
لدعم البرنامج





رفع سعر الفائدة (٢) + إعلان البنك
المركزي على تبني سياسة استهداف
التضخم Inflation targeting
تهدف لخفض معدل التضخم إلى ١٣%
في نهاية ٢٠١٨





إصدار قانون الاستثمار الجديد





تخفيض قيمة
الدعم على
المحروقات (٢)





رفع ضريبة القيمة
المضافة إلى ١٤%





رفع سعر
الفائدة (٣)





إصدار اللائحة
التنفيذية لقانون
الاستثمار الجديد



أهم الإجراءات الاقتصادية



إلغاء الحدود القصوى للإيداع
والسحب النقدي للأشخاص
الاعتبارية العاملة في مجال
استيراد السلع غير الأساسية



ب. اجراءات الحماية الاجتماعية

- زيادة قيمة الدعم النقدي على السلع الغذائية بأكثر من الضعف من خلال بطاقات التموين الذكية - من ٢١ إلى ٥٠ جنيها لكل مواطن - وزيادة الدعم لألبان الرضع وأدوية الأطفال
- التوسع في معاشات التضامن الاجتماعي لتشمل الرعاية الطبية
- التوسع في تغطية برنامج "تكافل وكرامة" ليشمل ١,٧ مليون أسرة إضافية وزيادة المبالغ المقدمة
- رفع المزايا التقاعدية، وخاصة لأصحاب المعاشات المتدنية
- صرف علاوة استثنائية لموظفي الحكومة لمواجهة التضخم المرتفع
- تقديم وجبات مدرسية مجانية وتوصيلات غاز جديدة للمناطق الفقيرة

ب. اجراءات الحماية الاجتماعية - تابع

- زيادة حد الإعفاء من الضرائب على الأجور
- تعمل الحكومة على تنفيذ برامج لزيادة فرص العمل مثل برامج التدريب المتخصصة للشباب وبرامج المساعدة في البحث عن عمل
- تتخذ الحكومة المصرية إجراءات لتشجيع المرأة على العمل فتضمنت موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧ مخصصا قدره ٢٥٠ مليون جنيها لزيادة دور الحضانه العامة، مع زيادة هذا الإنفاق إلى ٥٠٠ مليون جنيه في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨. وستخصص الحكومة موارد أيضا لتحسين مستوى الأمان في المواصلات العامة

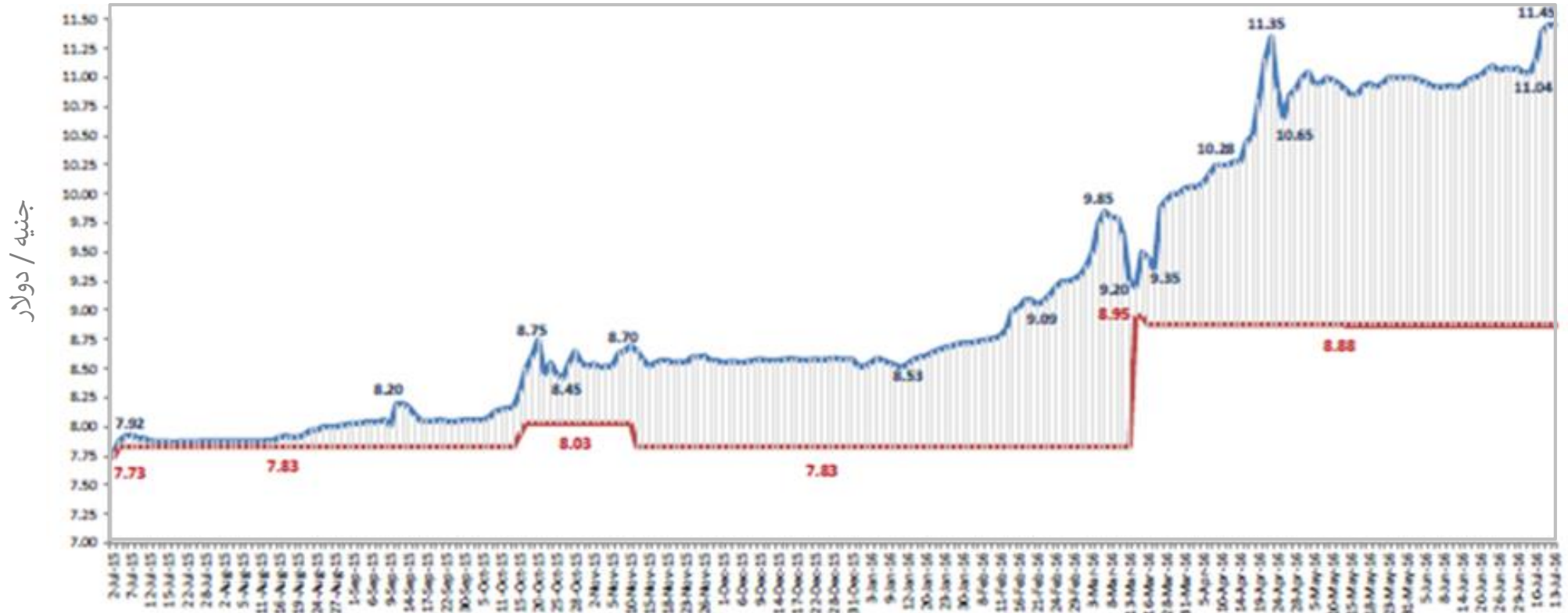
المحتويات

1. اعتبارات مبدئية هامة تخص المنهجية
2. الركائز الأساسية لنجاح أى خطة إصلاح اقتصادي
3. أهم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على مدار العام الماضي
4. تقييم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من المعايير
 - ٤,١ مؤشرات الاقتصاد الكلي
 - ٤,٢ الترتيب الدولي لمصر
 - ٤,٣ على مستوى الإصلاح الحقيقي
 - ٤,٤ على مستوى رفاهة الشعب
 - ٤,٥ في ضوء التغييرات العالمية والإقليمية
5. تقييم عام للبرنامج الاقتصادي من خلال مؤسسات محددة (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي- مركز جلوب-دراسة سابقة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية)
6. ما نحتاجه لاستكمال الإصلاح

المحتويات

1. اعتبارات مبدئية هامة تخص المنهجية
2. الركائز الأساسية لنجاح أى خطة إصلاح اقتصادي
3. أهم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على مدار العام الماضي
4. تقييم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من المعايير
 - ١, ٤ مؤشرات الاقتصاد الكلي
 - ٢, ٤ الترتيب الدولي لمصر
 - ٣, ٤ على مستوى الإصلاح الحقيقي
 - ٤, ٤ على مستوى رفاهة الشعب
 - ٥, ٤ في ضوء التغييرات في العالمية والإقليمية
5. تقييم عام للبرنامج الاقتصادي من خلال مؤسسات محددة (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي- مركز جلوب-دراسة سابقة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية)
6. ما نحتاجه لاستكمال الإصلاح

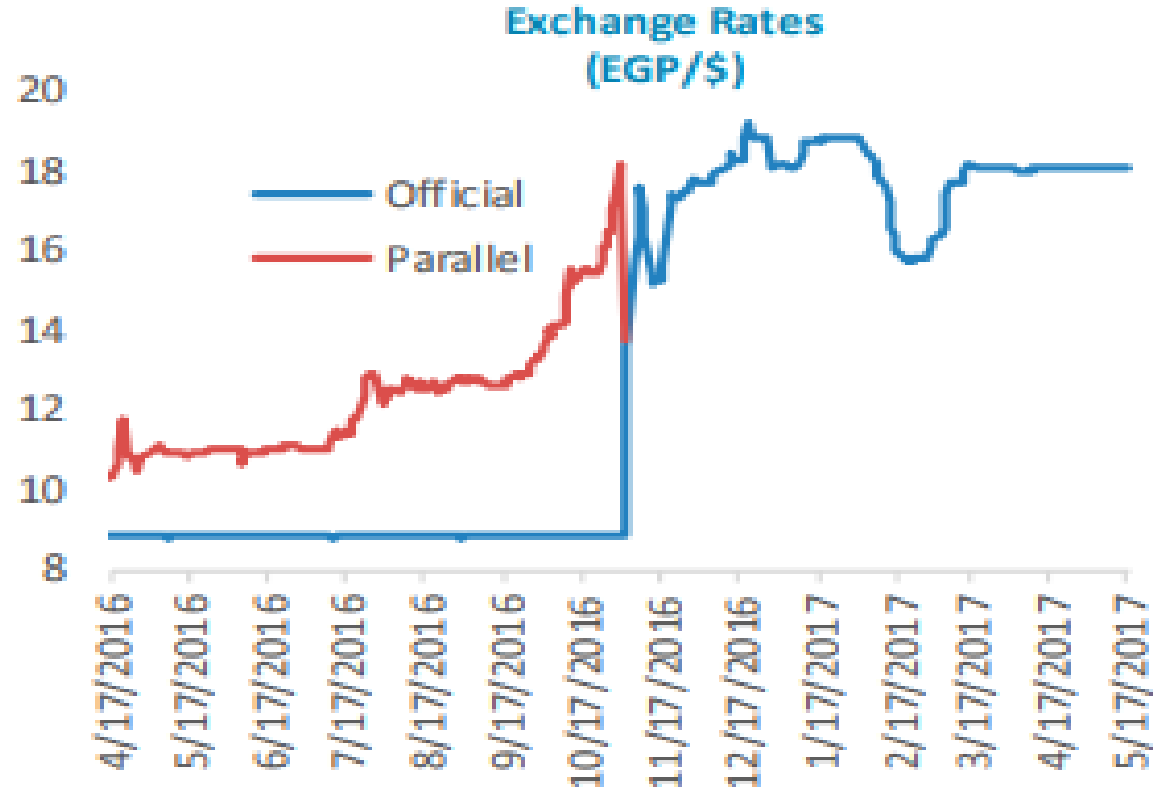
ارتفاع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي لتصل إلى أقصاها في أكتوبر ٢٠١٦



حجم
الفجوة

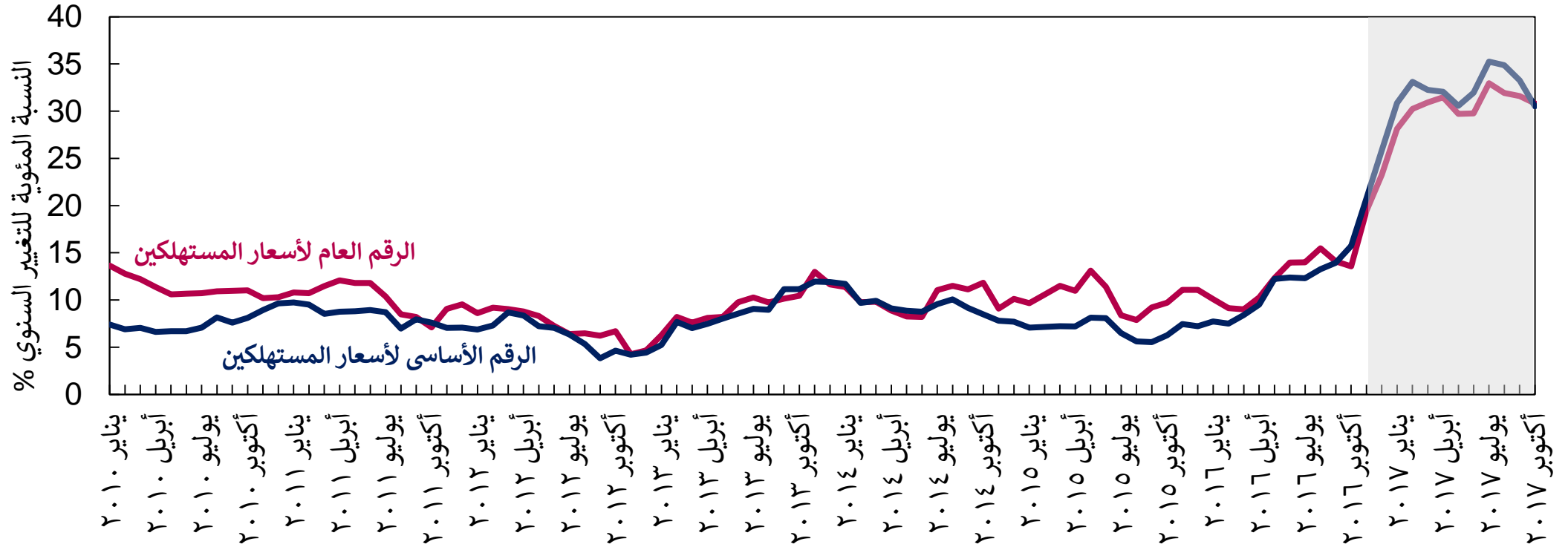
المصدر: البنك الأهلي المصري.

ومع قرار تحرير سعر الصرف أصبح سعراً موحداً

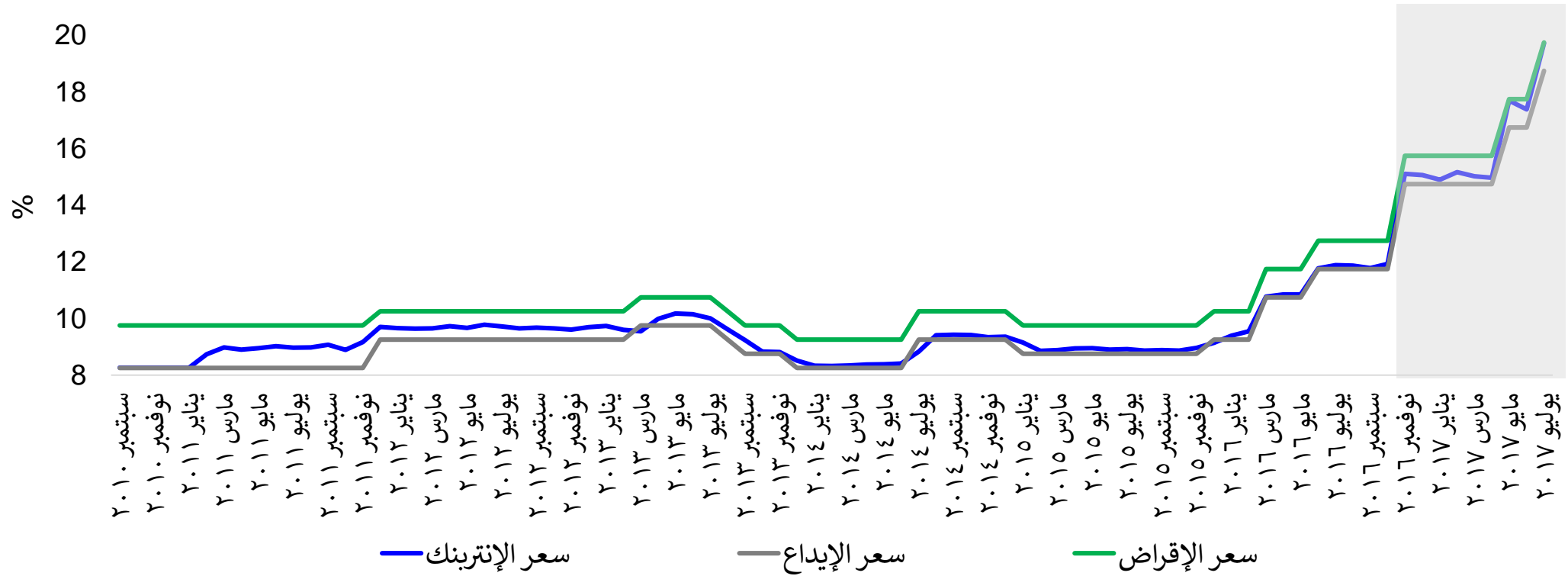


المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي IMF Country Report No. 17/290، سبتمبر ٢٠١٧.

وتلى ذلك موجة تضخمية ليسجل التضخم العام أعلى مستوى له عند ٣٣% في يوليو ٢٠١٧

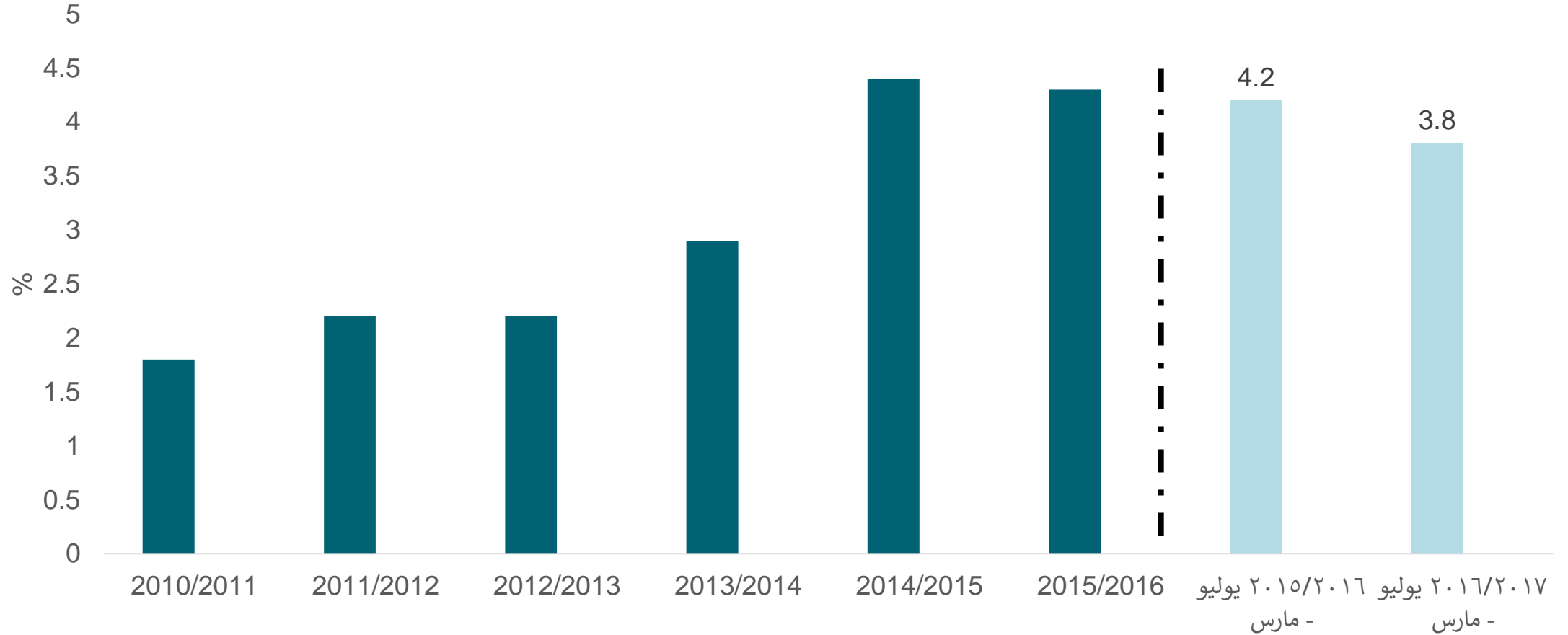


قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بسبع نقاط مئوية منذ أكتوبر ٢٠١٦ حتى الآن لتستقر عند ١٨,٧٥% لسعر الإيداع و ١٩,٧٥% لسعر الإقراض مقارنة بـ ١٠% في المتوسط خلال السنوات السابقة في محاولة للسيطرة على التضخم



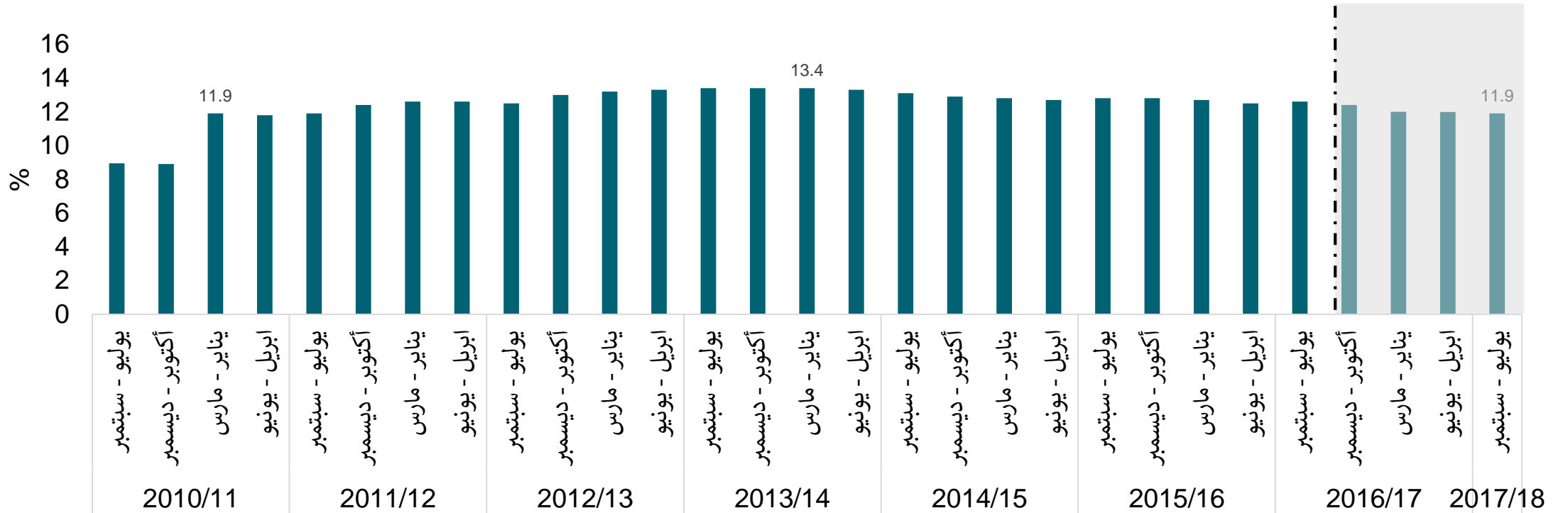
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الفترة يوليو-مارس ٢٠١٧/٢٠١٦ ٣,٨% مقارنة بـ ٤,٢% في نفس الفترة العام السابق



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري .

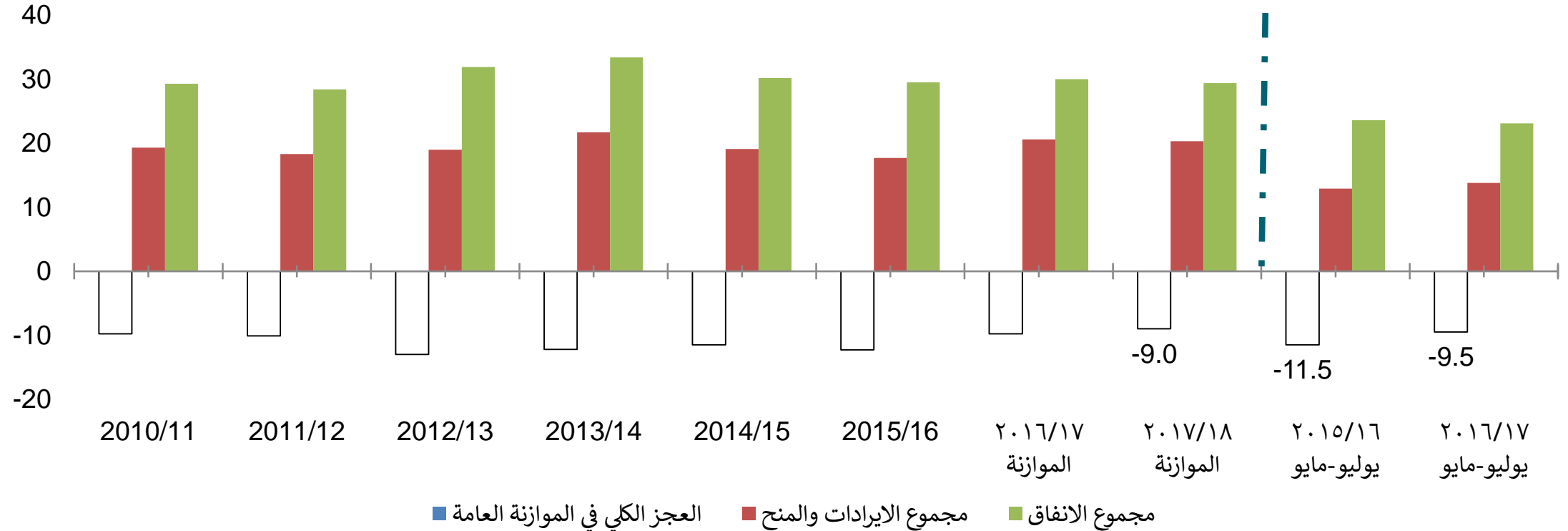
ارتفاع معدل البطالة منذ ٢٠١١ ليسجل أعلى مستوى له في الربع الثالث ٢٠١٣/٢٠١٤ عند ١٣,٤% ليعاود الانخفاض بعد ذلك من جديد ليسجل ١١,٩% في الربع الأول من العام المالي الحالي وهو نفس مستواه في الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

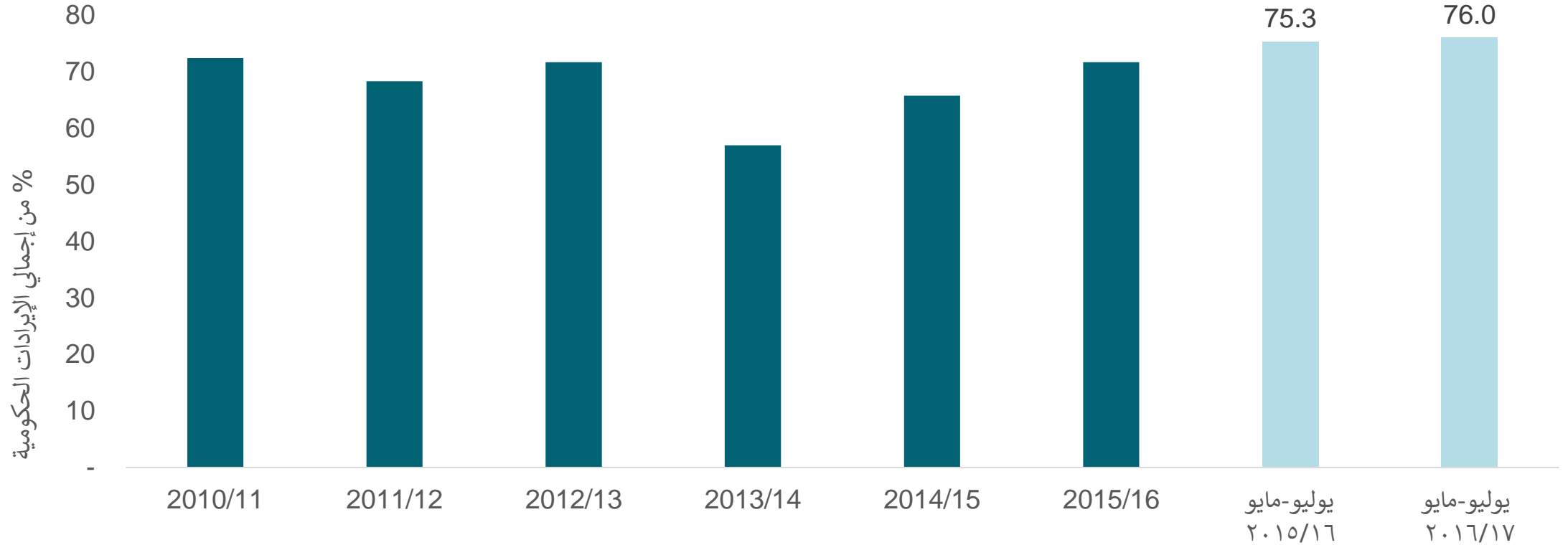
انخفاض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١١,٥% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٩,٥% خلال ذات الفترة من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)



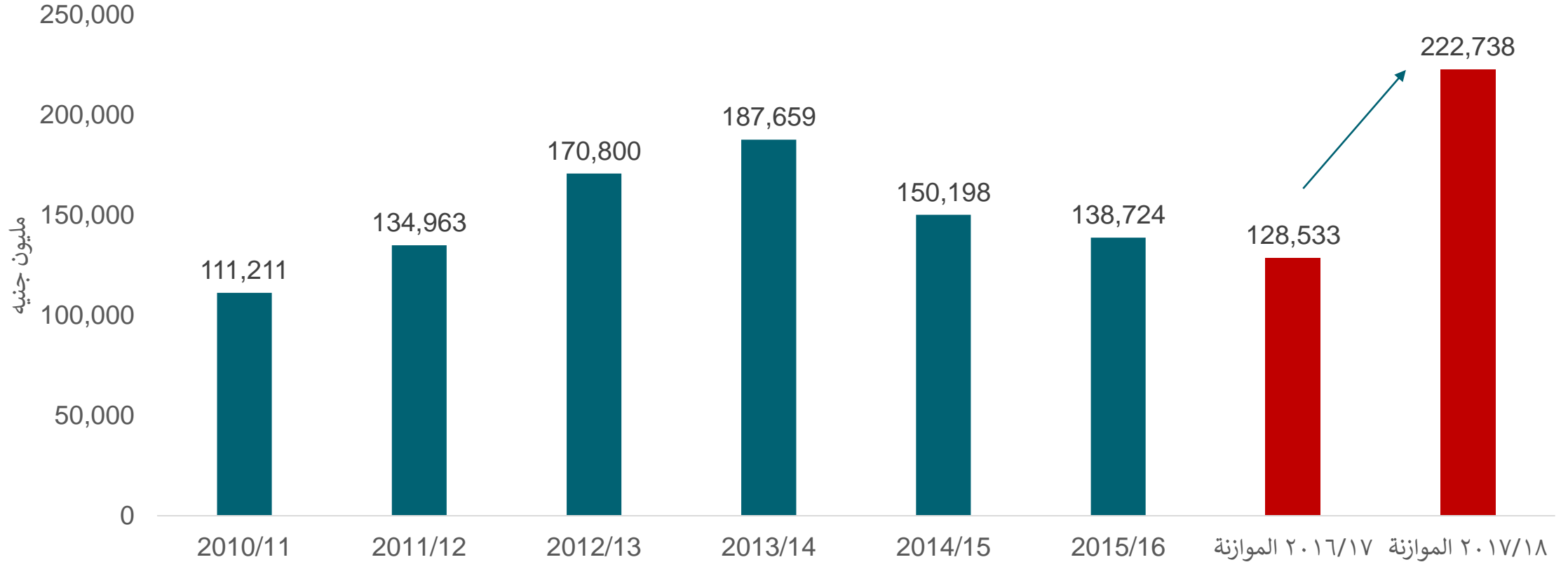
المصدر: وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

ارتفاع طفيف في الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الفترة يوليو-مايو من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧



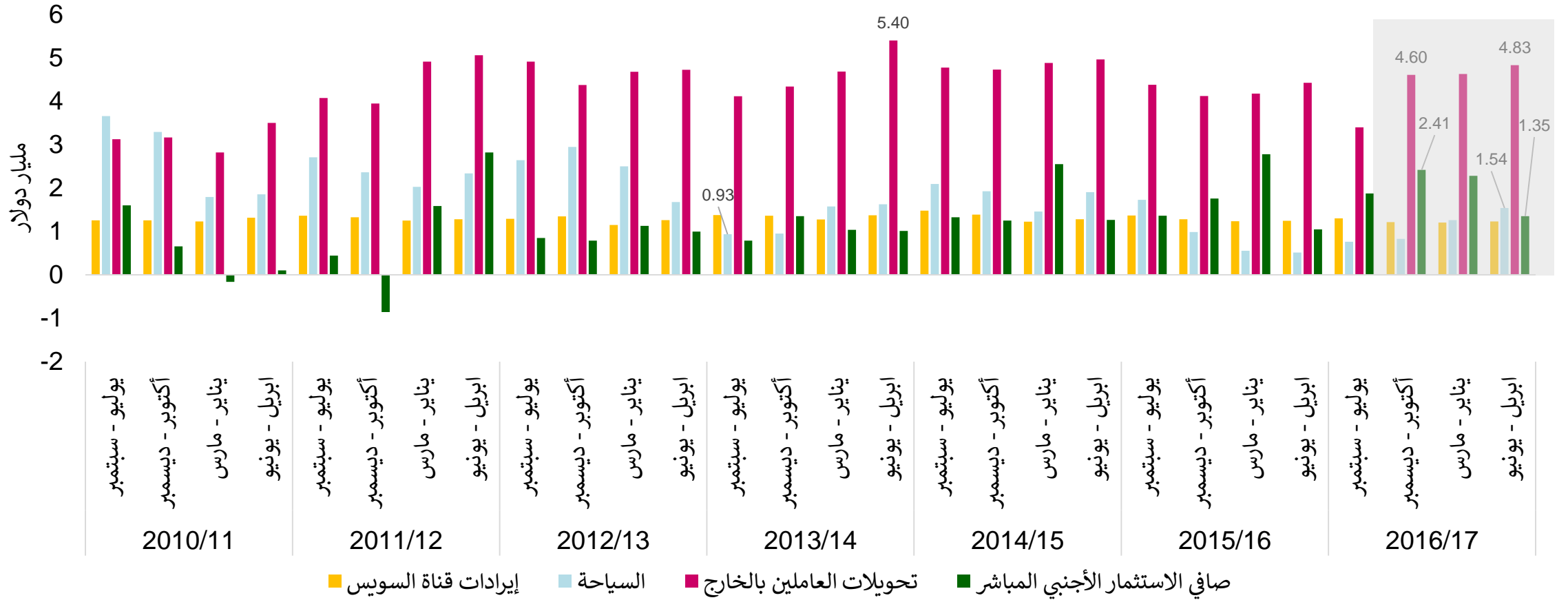
المصدر: وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

ارتفاع مخصصات الدعم منذ ٢٠١١/٢٠١٠ ليصل إلى ذروته في ٢٠١٣/٢٠١٤ ويعاود الانخفاض من جديد حتى ٢٠١٦/٢٠١٧، وزيادة إجبارية في مخصصات الدعم في موازنة العام المالي غير مسبوقه نتيجة لتحرير سعر الصرف



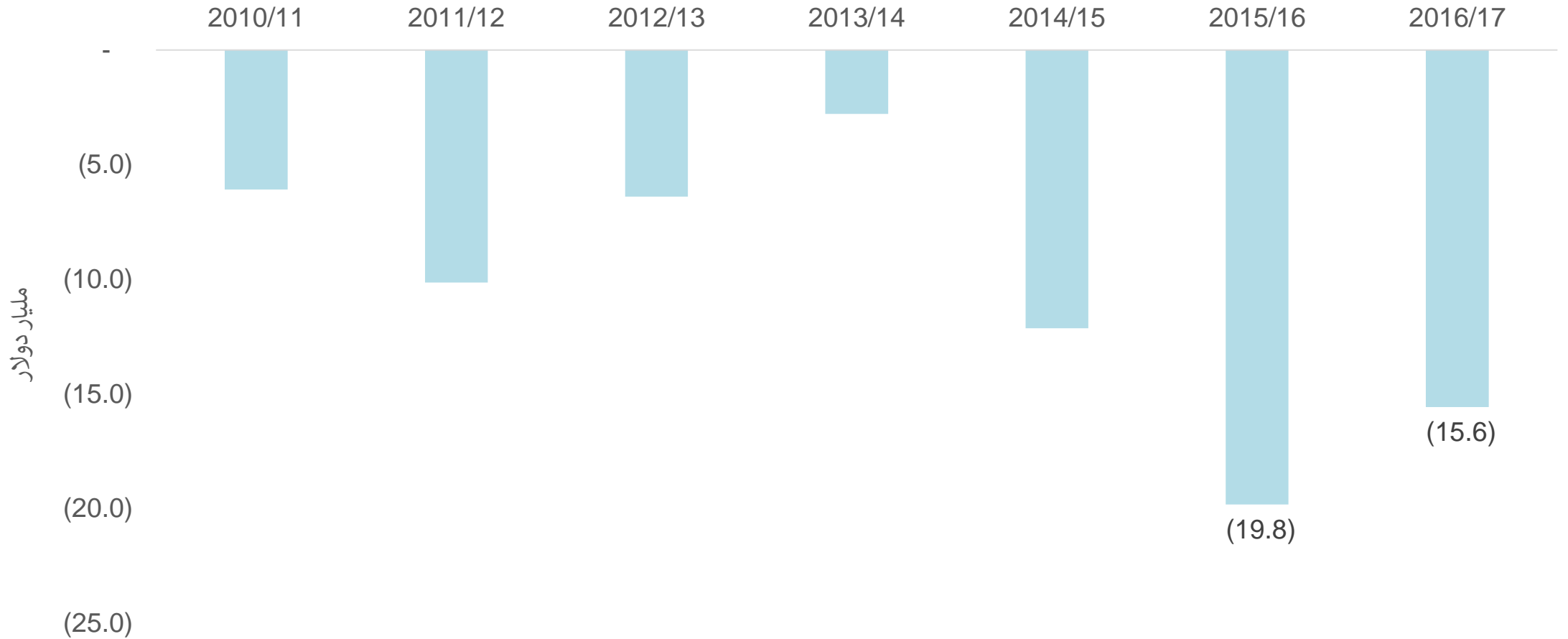
المصدر: وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

ارتفعت تحويلات العاملين بالخارج منذ أكتوبر ٢٠١٦ إلا أنها لم تصل إلى مستوى يونيو ٢٠١٤. بدأت السياحة في التحسن منذ أكتوبر ٢٠١٦ بعد تراجع مستمر منذ ٢٠١١. ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الثاني ٢٠١٦ / ٢٠١٧ ليبدأ في التراجع من جديد في الربع الثالث والرابع. أما إيرادات القناة فلم تختلف كثيرا عن السنوات السابقة.



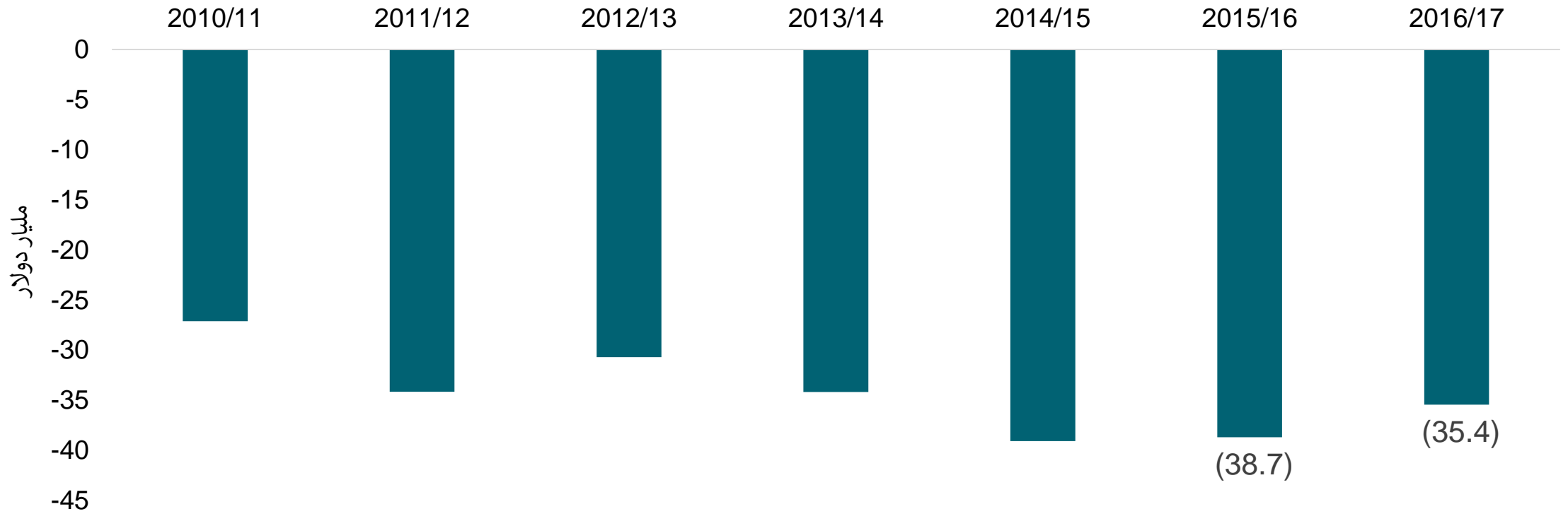
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

انخفاض العجز بالميزان الجاري إلى ١٥,٦ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بعجز ١٩,٨ مليار دولار في العام السابق



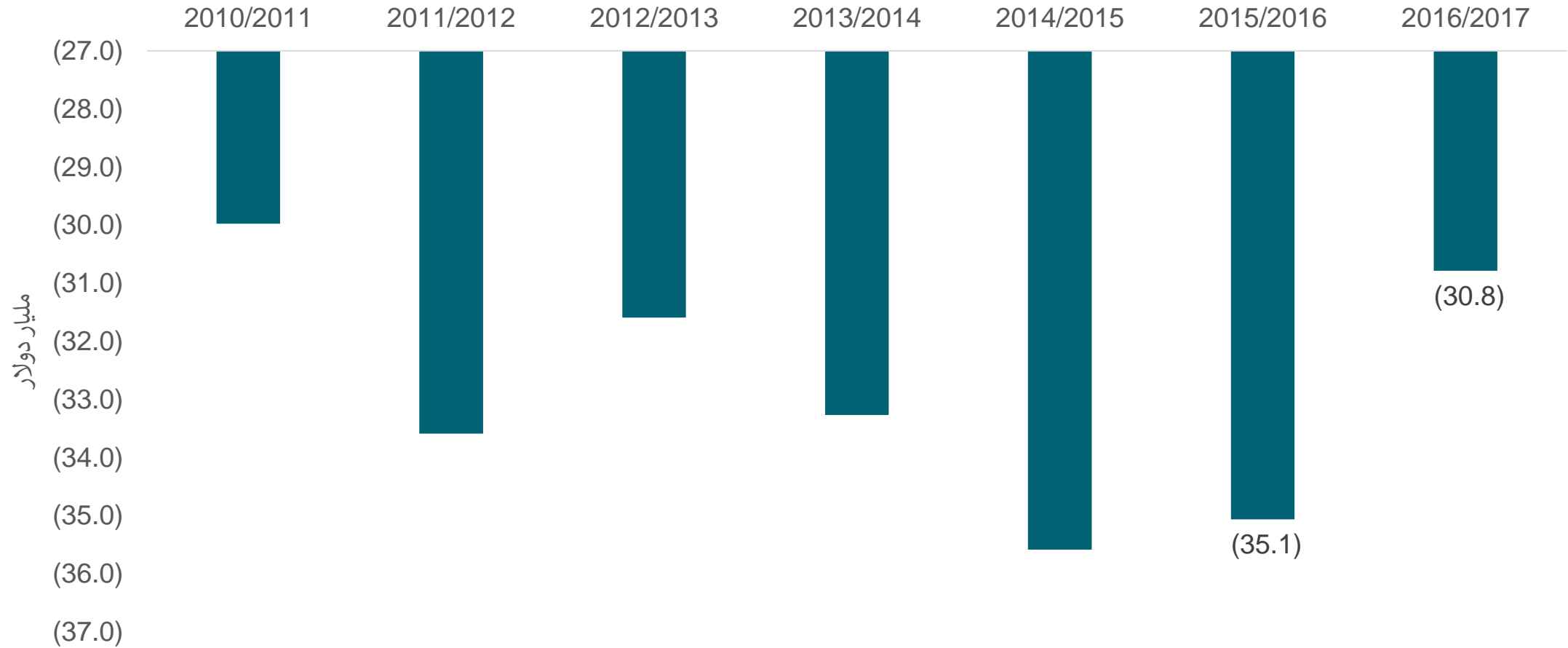
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

وانخفاض العجز التجاري إلى ٣٥,٤ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة ب ٣٨,٧ مليار دولار في العام السابق بانخفاض قدره ٨,٤%



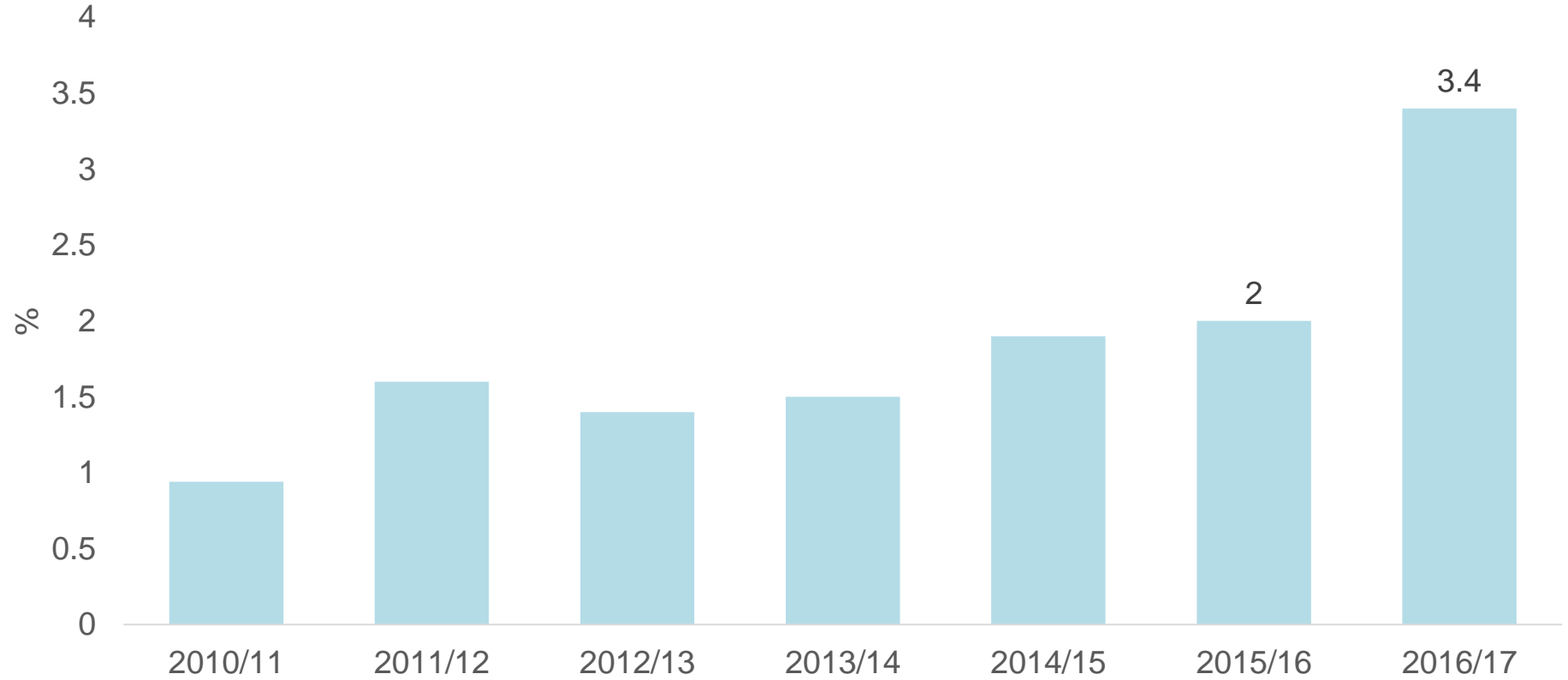
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

انخفاض العجز التجاري (غير النفطي) إلى ٣٠,٨ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ من ٣٥,١ مليار دولار في العام السابق



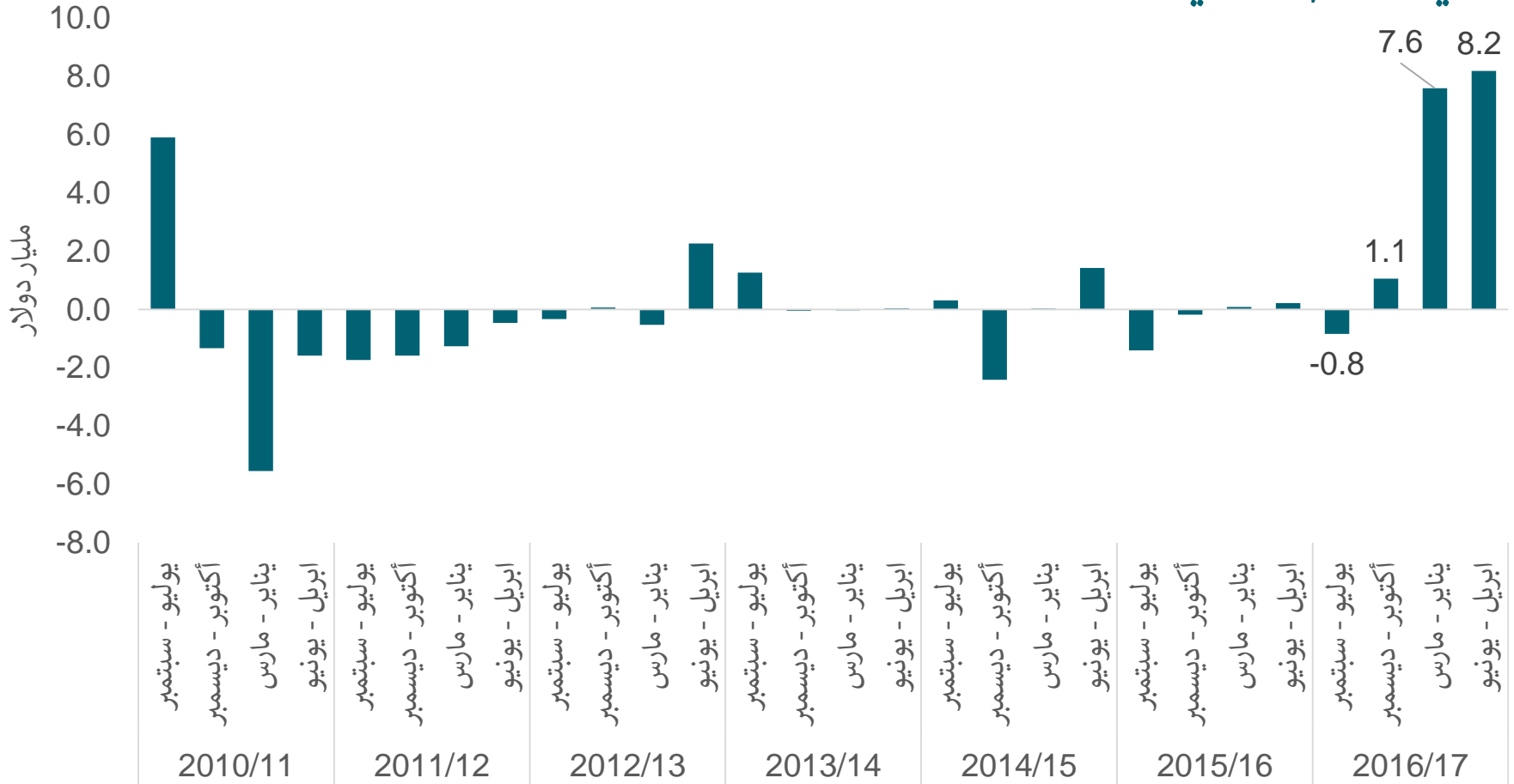
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٣,٤% في العام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢% في العام السابق



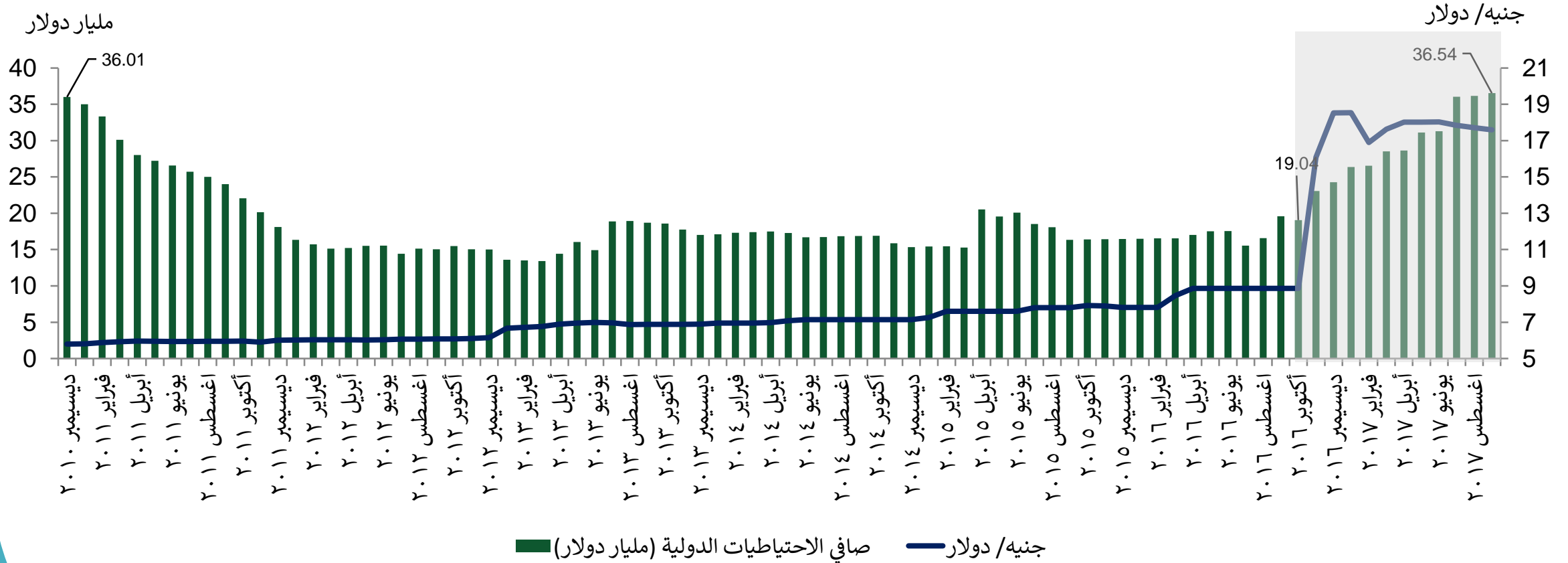
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

وصل صافي استثمار الحافظة في مصر إلى ١٦,٠ مليار دولار تدفقات للدخل في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ منذ أكتوبر ٢٠١٦ ليسجل أعلى مستوى له منذ ٧ سنوات عند ٣٦,٧ مليار دولار في أكتوبر ٢٠١٧



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

ارتفاع حجم الدين الخارجي نتيجة لتحرير سعر الصرف

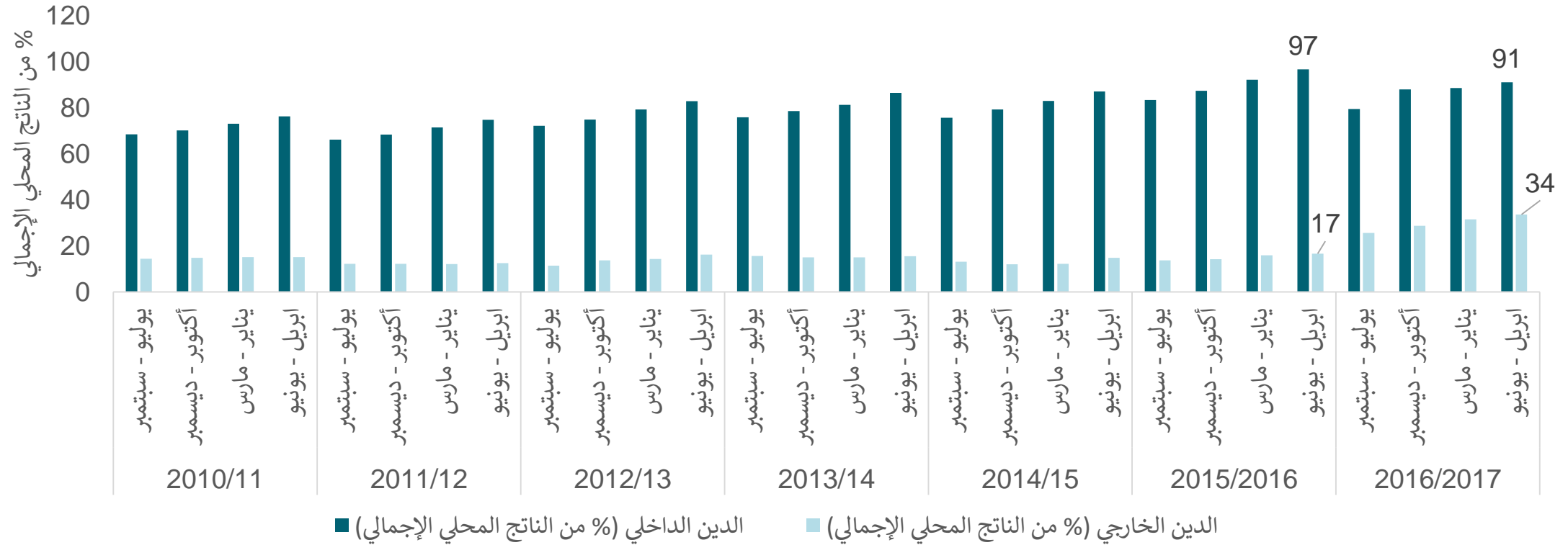
أرصدة الدين الخارجي نهاية سبتمبر ٢٠١٦ = ٦٠,١٥ مليار دولار

بعد التعويم	قبل التعويم	
١٥,٤٥	٨,٨٩	سعر الصرف
٩٢٩	٥٣٥	أرصدة الدين الخارجي بالمليار جنيه مصري



زيادة حوالي ٤٠٠ مليار جنيه

ارتفع الدين الخارجي إلى ٧٩ مليار دولار (٣٤% من الناتج المحلي الإجمالي) في يونيو ٢٠١٧ من ٥٥,٨ مليار دولار (١٧% من الناتج المحلي الإجمالي) في يونيو ٢٠١٦ نتيجة تبني الدولة لسياسة الاقتراض لتمويل العجز والاستثمارات الجديدة



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

توقعات مدفوعات خدمة الدين الخارجي السنوية حتى عام ٢٠٢٠

سندات دولية
دولاريه بقيمة
٤ مليار دولار

قرض ال١٢
مليار دولار من
صندوق النقد

مليار دولار
من البنك
الدولي



المؤشر (مليون دولار)	2017	2018	2019	2020	الإجمالي
مدفوعات خدمة الدين الخارجي (متوسط وطويل الأجل)	5,235	12,800	5,957	6,040	30,032
مدفوعات خدمة الدين الخارجي (قصير الأجل)	2,798	-	-	-	2,798
إجمالي مدفوعات خدمة الدين الخارجي	8,033	12,800	5,957	6,040	32,830

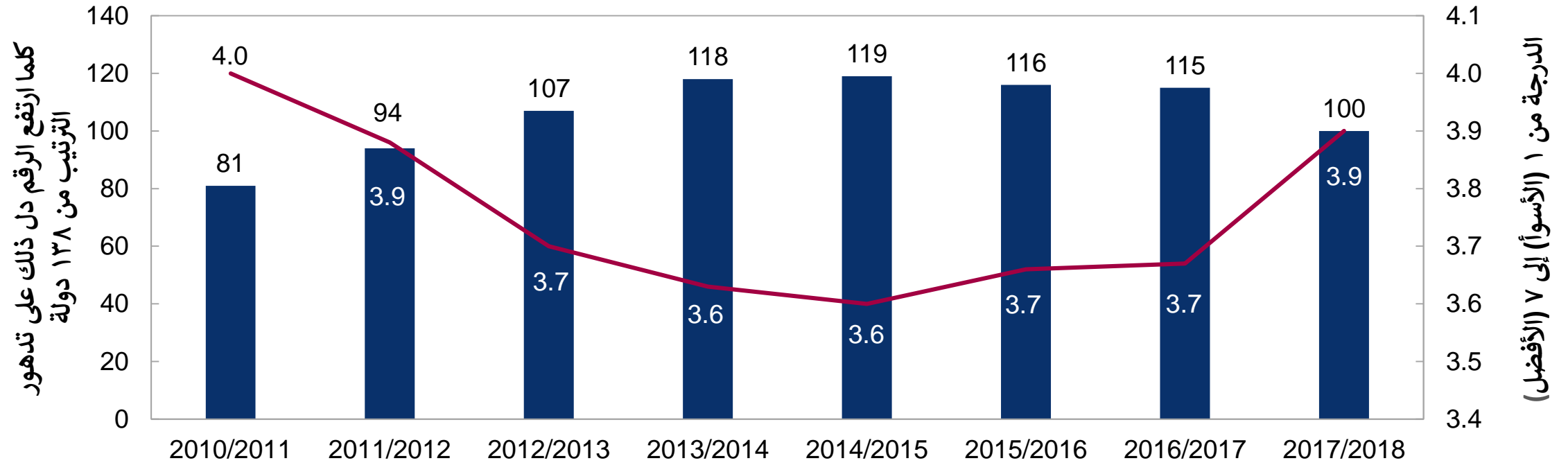
نخلص مما سبق

- تحسن في مؤشرات القطاع الخارجي
- تحسن ضعيف في المؤشرات التي تعكس الاقتصاد الحقيقي
- خطورة ارتفاع نسبة الدين الحكومي
- عبء الديون المستقبلية على مصر (زيادة التزامات الديون مقارنة بالعائد)
- الارتفاع في صافي الاحتياطي النقدي ليس من مصادر مستدامة

المحتويات

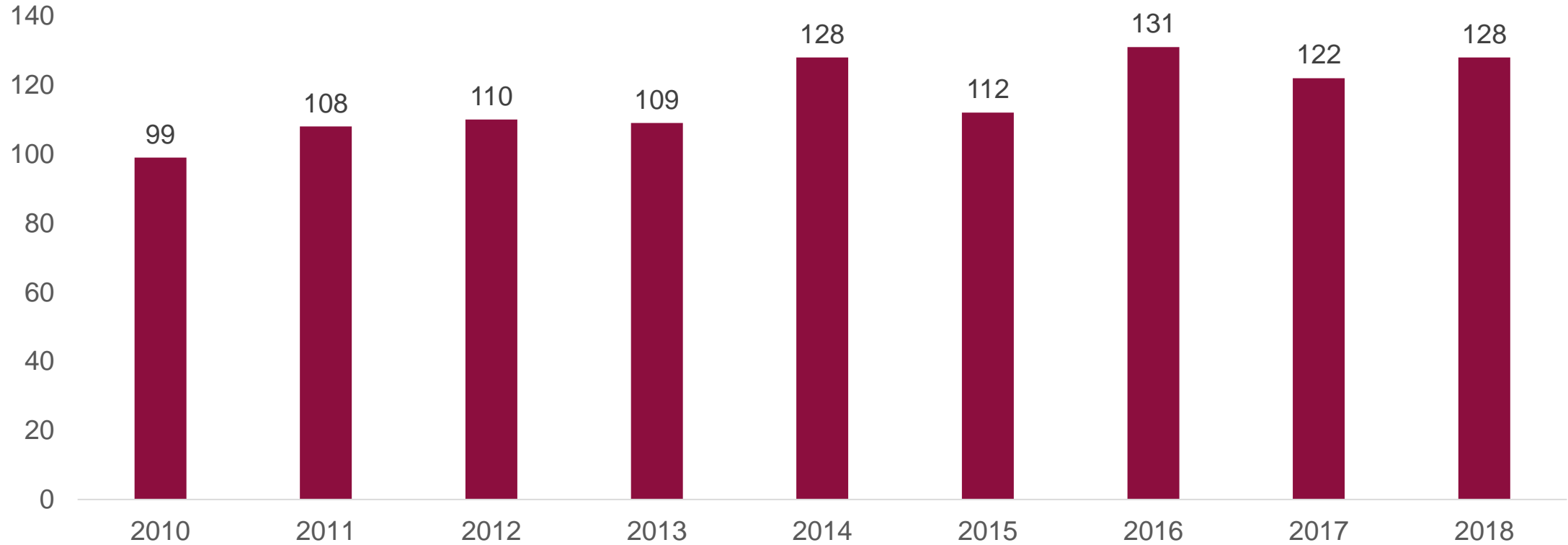
1. اعتبارات مبدئية هامة تخص المنهجية
2. الركائز الأساسية لنجاح أى خطة إصلاح اقتصادي
3. أهم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على مدار العام الماضي
4. تقييم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من المعايير
 - ١,٤ المؤشرات
 - ٢,٤ الترتيب الدولي لمصر
 - ٣,٤ على مستوى الإصلاح الحقيقي
 - ٤,٤ على مستوى رفاهة الشعب
 - ٥,٤ في ضوء التغييرات في العالمية والإقليمية
5. تقييم عام للبرنامج الاقتصادي من خلال مؤسسات محددة (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي- مركز جلوب-دراسة سابقة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية)
6. ما نحتاجه لاستكمال الإصلاح

تحسن ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي بواقع ١٤ مركز




المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٠/٢٠١١، و٢٠١١/٢٠١٢، و٢٠١٧/٢٠١٨.
ملحوظة: تتراوح الدرجات بين ١ (الأسوأ) و٧ (الأفضل).

تراجع ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في ٢٠١٨ مقارنة بجميع الأعوام السابقة ما عدا ٢٠١٤ (ثابت) و ٢٠١٦ (أسوأ)



المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي، أعداد مختلفة.

قامت وكالة ستاندرد آند بورز برفع نظرتها لتصنيفها الائتماني لمصر من مستقرة إلى إيجابية بسبب زيادة الاحتياطي وتحسن نمو الاقتصاد

التغير	التصنيف بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي	التصنيف قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي	الجهة
ثابت	B3 Outlook stable ١٨ أغسطس ٢٠١٦	B3 Outlook stable ١٩ أغسطس ٢٠١٦	موديز Moody's
	B- Outlook Positive ١٠ نوفمبر ٢٠١٧	B- Outlook negative ١٣ مايو ٢٠١٦	ستاندرد آند بورز Standard & Poor's
ثابت	B Outlook stable ٢٢ يونيو ٢٠١٧	B Outlook stable ٣٠ مايو ٢٠١٦	فيتش Fitch

المحتويات

1. اعتبارات مبدئية هامة تخص المنهجية
2. الركائز الأساسية لنجاح أى خطة إصلاح اقتصادي
3. أهم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على مدار العام الماضي
4. تقييم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من المعايير
 - ١,٤ المؤشرات
 - ٢,٤ الترتيب الدولي لمصر
 - ٣,٤ على مستوى الإصلاح الحقيقي
 - ٤,٤ على مستوى رفاهة الشعب
 - ٥,٤ في ضوء التغييرات في المنطقة
5. تقييم عام للبرنامج الاقتصادي من خلال مؤسسات محددة (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي- مركز جلوب-دراسة سابقة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية)
6. ما نحتاجه لاستكمال الإصلاح

إجراءات إيجابية نحو الإصلاح الحقيقي منها:

- إصدار قانون الخدمة المدنية الجديد
- تشكيل المجلس الأعلى للمدفوعات
- جهود البنك المركزي في إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- إصدار قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية ولائحته التنفيذية
- إصدار قانون الاستثمار الجديد ولائحته التنفيذية
- الاستمرار في تنفيذ مجموعة من المشروعات العملاقة (البنية التحتية-المزارع السمكية..)
-



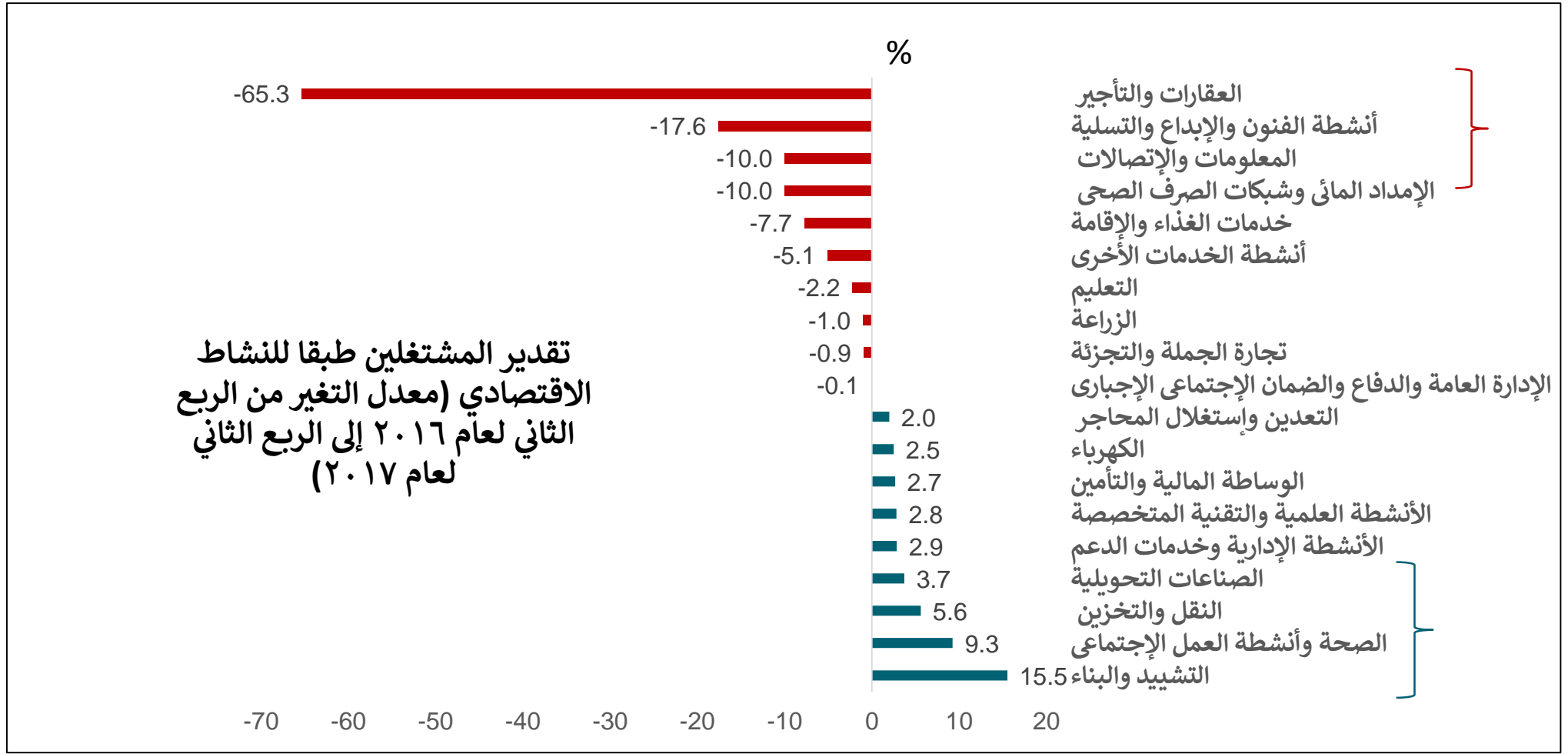
ولكن يستمر الضعف المؤسسي بوضوح:

- فشل إداري وبيروقراطية تؤدي إلى زيادة التعاملات غير الرسمية للقطاع الرسمي
- زيادة ضخمة ومستمرة في حجم القطاع غير الرسمي
- الاضطرار إلى الرجوع في القرارات المتخذة وبالتالي التأثير على مصداقية الدولة في الداخل والخارج
- البطء في إصدار القوانين لضعف التنسيق وغياب الشفافية عن مجلس النواب
- غياب حزم القوانين المتكاملة مما يؤدي إلى تأثير إيجابي محدود في الأداء
- حلول موازية بصفة مستمرة لتفادي الضعف المؤسسي بدلا من حله
- هدر موارد الدعم بأنواعه وعدم وصوله لمستحقيه (بسبب عدم الانتهاء من قواعد البيانات)
- ضعف التنسيق داخل الجهاز الحكومي وغياب آلية مؤسسية سليمة لتخصيص الأراضي للأنشطة المختلفة

إجمالاً، شهدت أربعة أنشطة تحسناً نسبياً خلال الفترة محل المقارنة، بينما تراوحت بقية الأنشطة بين الاستقرار النسبي في معدلات النمو والانخفاض. ويلاحظ أن القطاعات التي شهدت نمواً ليست بقطاعات ذات قيمة مضافة صناعية بل قطاعات تعتمد على مواد خام (الاستخراجات والصناعات التحويلية) بالإضافة إلى قطاعات السياحة والاتصالات. أما الصناعة التحويلية فهي تحتوي على تكرير البترول في نطاق قياسها. ويجب الحذر عند تناول هذه البيانات بالتحليل سواء سلباً أو إيجاباً لاشتمالها على شهور سابقة لقرار التعويم.

القطاع	معدل النمو (%)		التغير (نقطة مئوية)
	يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٧	يوليو- مارس ٢٠١٥/٢٠١٦	
المطاعم والفنادق (السياحة)	-22.5	-6.7	15.7
الاستخراجات	-4.8	-1.0	3.7
الصناعات التحويلية (تكرير بترول وأخرى)	0.6	2.7	2.1
الاتصالات	7.8	9.3	1.5
الأنشطة العقارية	4.0	4.3	0.4
التأمينات الاجتماعية والتأمين	3.6	3.6	0.1
الزراعة والغابات والصيد	3.1	3.1	-0.1
المياه والصرف وإعادة الدوران	3.4	3.4	-0.1
المعلومات	4.0	3.9	-0.1
تجارة الجملة والتجزئة	4.9	4.7	-0.2
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	4.0	3.7	-0.3
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	4.0	3.4	-0.6
النقل والتخزين	5.4	4.7	-0.7
تشديد وبناء	11.7	8.5	-3.2
الكهرباء	6.8	2.4	-4.4
قناة السويس	3.2	-1.3	-4.5

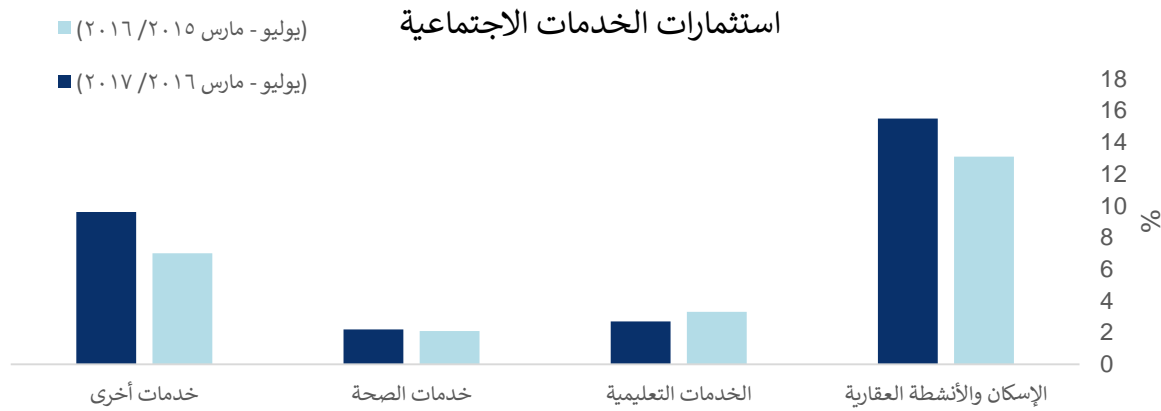
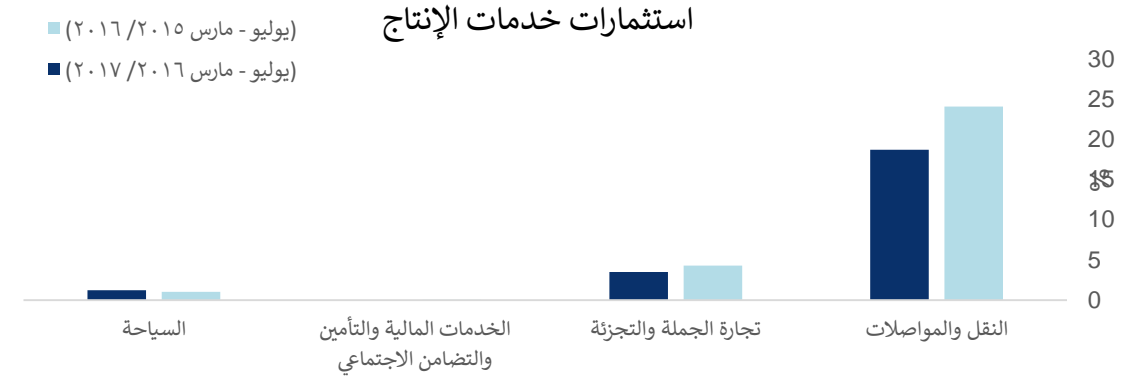
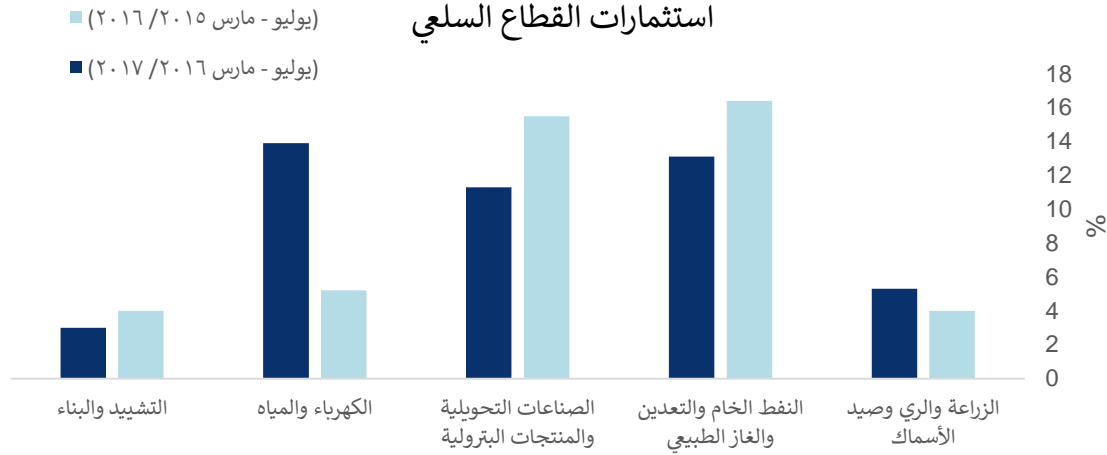
زيادة أعداد المشتغلين في قطاعات التشييد والبناء، الصحة، النقل والتخزين والصناعات التحويلية بينما انخفضت في قطاع العقارات، أنشطة الفنون والإبداع، المعلومات والاتصالات والإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي



المصدر: بحث القوى العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

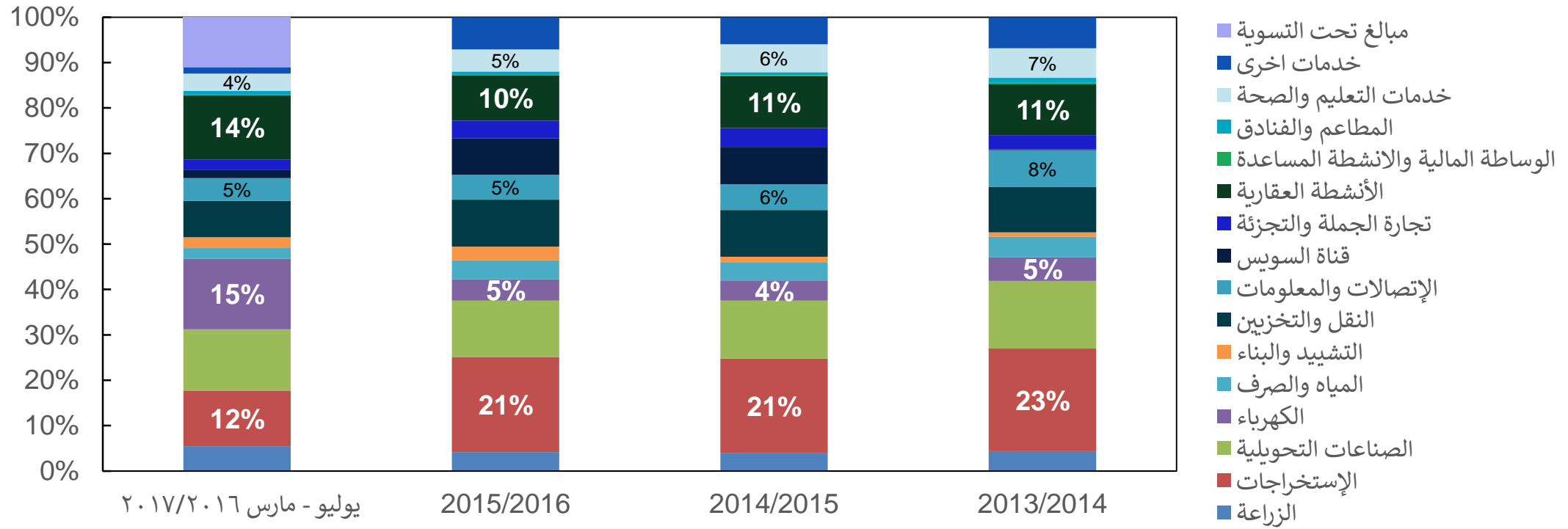
خلال الفترة محل المقارنة، شهد نصيب الاستثمارات القطاعية انخفاضاً في جميع القطاعات محل الدراسة، فيما عدا قطاع الإسكان والأنشطة العقارية، والكهرباء والمياه. ويتضح من ذلك، أن ما شهدته هذه القطاعات من تحسن في معدلات النمو قد يكون ناتج عن قرارات فردية للوزارات المعنية أو لطبيعة القطاعات نفسها وتعافيتها من الظروف الطارئة التي مرت بها خلال الفترة فيما بعد ثورة ٢٠١١ (كقطاع السياحة والاتصالات...)

التوزيع القطاعي للاستثمارات



المصدر: وزارة المالية، النشرة المالية الشهرية.

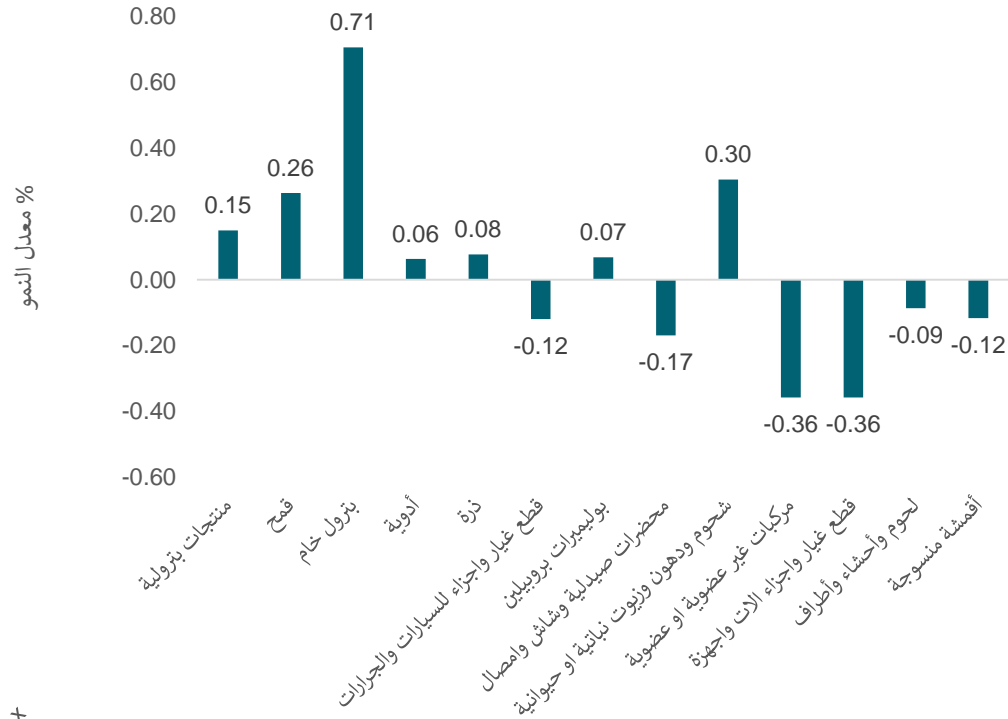
تراجع الاستثمارات في قطاع الاستخراجات منذ ٢٠١٢. زيادة الاهتمام بقطاع الكهرباء بشكل ملحوظ خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بجميع السنوات السابقة. تراجع الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات منذ ٢٠١٠. انتعاش الاستثمار في الأنشطة العقارية في ٢٠١٦/٢٠١٧ بعد تراجعها منذ ٢٠١١. ضعف الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف بما لا يتناسب مع طبيعة التحديات التي تواجه هذه القطاعات.



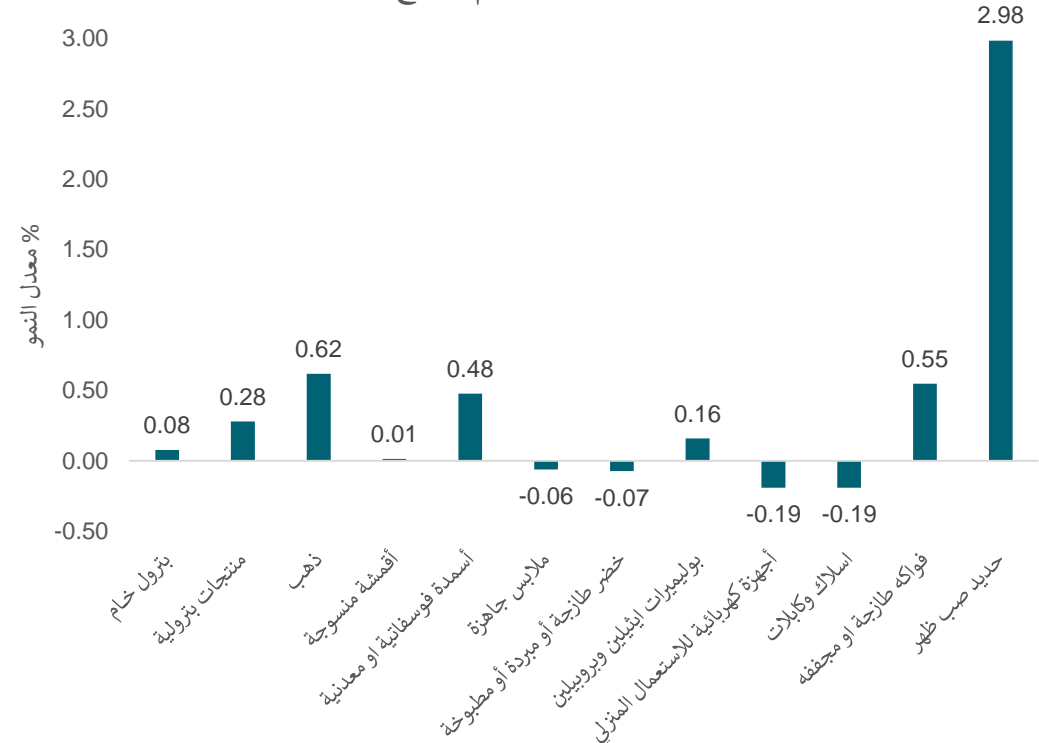
المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

النمو لأهم الصادرات والواردات المصرية: المقارنة بين عامي ٢٠١٥/٢٠١٦ و ٢٠١٦/٢٠١٧

الواردات: أهم السلع



الصادرات: أهم السلع



أهم الواردات التي شهدت ارتفاعا هي البترول الخام والمنتجات البترولية والشحوم والدهون والقمح. وشهدت باقي الواردات لأهم السلع المستوردة انخفاضا طفيفا ومنها المركبات العضوية وغير العضوية وقطع الغيار وأجزاء الآلات ومحضرات الصيدلة.

إجمالاً، لم تشهد الصادرات اختلافا كبيرا من حيث معدل النمو الذي تراوح بين ١,٠% ونحو ٣% فقط (الصادرات من حديد صبب ظهر)، كما أن أغلبها منتجات ليست مرتفعة القيمة المضافة (ذهب، منتجات بترولية، بالإضافة إلى الفواكه).

يتضح مما سبق

- بالرغم من التحسن في معدلات النمو، إلا أن الأنشطة في مجملها ليست ذات قيمة مضافة مرتفعة، بل أغلبها قطاعات ريعية.
- لم تؤت الإجراءات المتخذة بعد بالآثار الإيجابية المرجوة منها خاصة من حيث جذب الاستثمارات في القطاعات الدافعة للنمو كالصناعة التحويلية والتعليم.

المحتويات

1. اعتبارات مبدئية هامة تخص المنهجية
2. الركائز الأساسية لنجاح أى خطة إصلاح اقتصادي
3. أهم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على مدار العام الماضي
4. تقييم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من المعايير
 - ٤,١ المؤشرات
 - ٤,٢ الترتيب الدولي لمصر
 - ٤,٣ على مستوى الإصلاح الحقيقي
 - ٤,٤ على مستوى رفاهة الشعب
 - ٤,٥ في ضوء التغييرات في العالمية والإقليمية
5. تقييم عام للبرنامج الاقتصادي من خلال مؤسسات محددة (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي- مركز جلوب-دراسة سابقة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية)
6. ما نحتاجه لاستكمال الإصلاح



خط الفقر

بينما كان خط الفقر طبقاً لبحث الدخل والإنفاق لعام ٢٠١٥ قد بلغ **٤٨٢** جنيهاً شهرياً للفرد و **٢٤١٠** للأسرة*، فقد هذا المبلغ حوالي نصف قيمته الشرائية بعد التطورات الأخيرة، بما يعني أن الأسرة* تحتاج حوالي **٤٨٢٠** جنيهاً شهرياً حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الأساسية

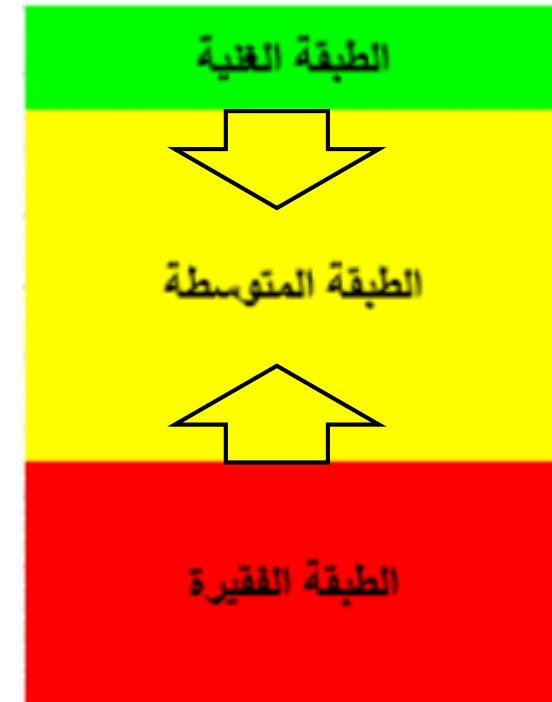
*افتراضاً أن الأسرة المكونة من خمس أفراد.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

خط الفقر

هناك تقديرات بسقوط ١,٣ مليون فرد تحت خط الفقر في العامين الأخيرين وهناك المزيد..

ملا



تكافل وكرامة

بينما المستفيدون من برنامج تكافل وكرامة من مارس ٢٠١٥ - مايو ٢٠١٧ يمثلون **٧%** فقط من إجمالي السكان

- ❖ ١,٧ مليون أسرة بها ما يقرب من ٨ مليون فرد
- ❖ ٧,٥ مليار جنيه إجمالي المنصرف للأسر المستفيدة
- ❖ متوسط نصيب الفرد ١٧٠ جنيه شهريا
- ❖ يتراوح نصيب كل أسرة شهريا فيما بين ٦٢٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه طبقا لحجم وخصائص الأسرة

وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة تغطية برامج الدعم النقدي للأسر المعيلة في بعض الدول النامية الأخرى

الدولة	برنامج الدعم النقدي	بداية البرنامج	المستفيدين	قيمة الدعم	دعم مشروط
الأرجنتين	Universal Child Allowance (UCA) and Universal Family Allowance (UFA)	2009	١٠,٥ مليون طفل = ٨٥% من إجمالي الأطفال	٤٦ دولار شهريا	√
بوليفيا	Bono Juancito Pinto	2006	٤٠٠ الف أسرة = ١٩% من إجمالي السكان	٢٩ دولار سنويا	√
البرازيل	Bolsa Familia	2003	١٤ مليون أسرة = ٢٩% من إجمالي السكان	٢٨٤-٣٥ دولار شهريا طبقا لحجم وخصائص الأسرة	√
الأكوادور	Bono de Desarrollo Humano	2003	١,٢ مليون أسرة = ٤١% من إجمالي السكان	٥٠ دولار شهريا	√
المكسيك	Oportunidades/ Prospera	1997	٦,٦ مليون أسرة = ٢٧% من إجمالي السكان	٢١٩-٢٥ دولار شهريا طبقا لحجم وخصائص الأسرة	√
جنوب إفريقيا	Child Support Grant	1998	١١,٣ مليون طفل = ٥٥% من إجمالي الأطفال	٣٥ دولار شهريا	√ (منذ ٢٠١١)
مصر*	تكافل وكرامة	٢٠١٥	١,٧ مليون أسرة = ٧% من إجمالي السكان	٥٧-١٨ دولار شهريا طبقا لحجم وخصائص الأسرة	√

المصادر: محاضرة تفعيل الحماية الاجتماعية للمرأة: دروس مستفادة من التجارب الدولية، شهرا رازافي، سلسلة محاضرات متميزة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، يناير ٢٠١٧. *الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

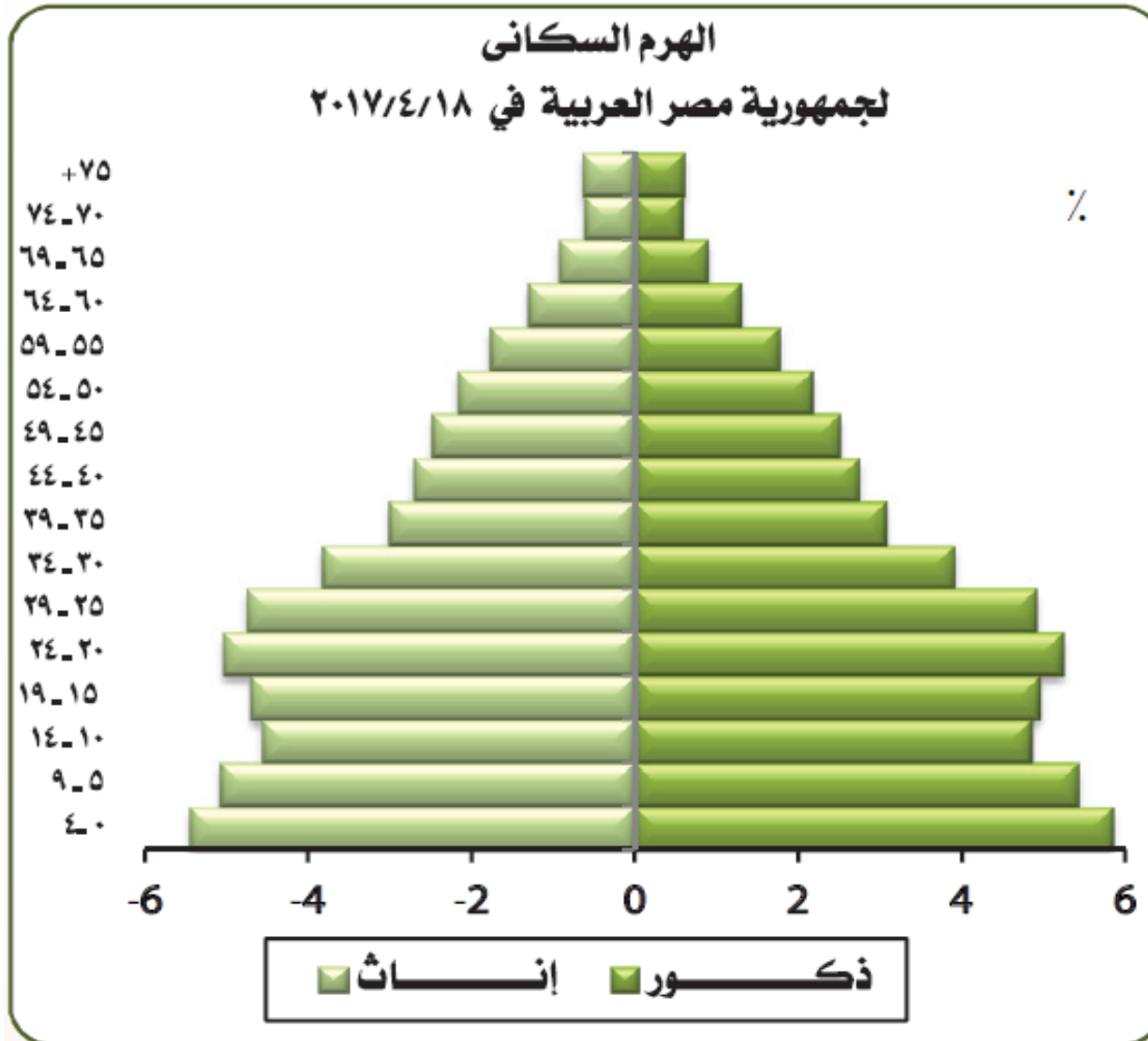
لكن ما مدى استدامة

هذا الدعم النقدي وماهي خطة تخرج هذه الأسر من البرنامج وخصوصا بعد ارتفاع معدل الإعالة إلى ٦١,٦% في عام ٢٠١٧ وارتفاع نسبة من هم أقل من ١٥ عاماً؟



الهرم السكاني

يمثل الشباب نسبة كبيرة من إجمالي السكان ويبلغ نسبة من هم دون الـ ١٥ عاماً **٣٤%** من إجمالي السكان في ٢٠١٧



تجدر الإشارة إلى أن المشكلة السكانية هي ناتج منظومة الفقر وحلها في التنمية الحقيقية والمستدامة

وهل انعكس النمو القطاعي على زيادة في التشغيل والأجور وبالتالي رفاهة الشعب؟



القطاع	معدل النمو (%) يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٥	معدل النمو (%) يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦	التغير	التشغيل (معدل النمو (%))	متوسط الأجور (معدل النمو (%))
المطاعم والفنادق (السياحة)	-22.5	-6.7	↑	-7.7	↑ 31.9
الاستخراجات	-4.8	-1.0	↑	2.0	↓ -6.4
الصناعات التحويلية	0.6	2.7	↑	3.7	↑ 34.6
الاتصالات	7.8	9.3	↑	-10.0	↑ 13.1

المصادر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

المحتويات

1. اعتبارات مبدئية هامة تخص المنهجية
2. الركائز الأساسية لنجاح أى خطة إصلاح اقتصادي
3. أهم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على مدار العام الماضي
4. تقييم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من المعايير
 - ٤,١ المؤشرات
 - ٤,٢ الترتيب الدولي لمصر
 - ٤,٣ على مستوى الإصلاح الحقيقي
 - ٤,٤ على مستوى رفاهة الشعب
5. تقييم عام للبرنامج الاقتصادي من خلال مؤسسات محددة (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي- مركز جلوب-دراسة سابقة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية)
6. ما نحتاجه لاستكمال الإصلاح

في ضوء التغيرات الإقليمية والعالمية

التأثير على مصر



- ارتفاع اسعار السلع الأساسية
- اتجاه عام لرفع أسعار الفائدة

التطورات العالمية

- الاضطرابات في السعودية وأثرها على الاستثمارات في مصر
- استمرار حرب اليمن
- الوضع المتدني في سوريا والعراق
- الوضع في لبنان

التطورات الإقليمية

الشركاء
الدائمون
لمصر

المحتويات

1. اعتبارات مبدئية هامة تخص المنهجية
2. الركائز الأساسية لنجاح أى خطة إصلاح اقتصادي
3. أهم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على مدار العام الماضي
4. تقييم الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من المعايير
5. تقييم عام للبرنامج الاقتصادي من خلال مؤسسات محددة (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي- مركز جالوب- دراسة سابقة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية)
6. ما نحتاجه لاستكمال الإصلاح

تقييم صندوق النقد الدولي

تقييم صندوق النقد الدولي - نوفمبر ٢٠١٧

تقييم على مستوى رفاهة الشعب

التزام الحكومة بمواصلة جهودها للتوسع في تقديم خدمات رعاية الطفل لتشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات الاجتماعية عن طريق التوسع في برنامجي "تكافل" و"كرامة" للدعم النقدي والذين يغطيان الآن ٢ مليون أسرة مستفيدة، وكذلك الجهود التي تهدف إلى تحسين جمع البيانات لتحسين توجيه الدعم بشكل كفاء وضمن وصوله الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجاً.

تركيز تقييم الصندوق على مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحسينها وإعطاء أهمية أقل للمؤشرات الاجتماعية

تقييم على مستوى الاقتصاد الكلي

- تحسن النمو مقارنة بمعدل أكبر من المعدل المتوقع من قبل الصندوق
- انخفاض عجز الحساب الجاري بالدولار الأمريكي، بدعم من زيادة الصادرات غير النفطية وعائدات السياحة وتراجع الواردات غير النفطية
- وانعكاساً لزيادة ثقة المستثمرين، بلغت استثمارات الحافظة الداخلة إلى مصر ١٦ مليار دولار أمريكي هذا العام وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٣%.
- التضخم الكلي قد بلغ ذروته في يوليو الماضي ثم بدأ يتراجع منذ ذلك الحين بدعم من السياسة النقدية الحذرة التي ينتهجها البنك المركزي.
- تجاوز العجز الكلي توقعات الصندوق بنسبة ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة لارتفاع مدفوعات الفائدة عن المستوى المتوقع
- بلغ احتياطي النقد الأجنبي مستويات تاريخية انعكاساً لقوة ومصدقية البرنامج الذي وضعته السلطات والسياسات المنفذة

تقييم البنك الدولي

أشار البنك الدولي إلى مجموعة من المخاطر و التحديات تواجه الاقتصاد المصري على المستوى الكلي في تقرير أكتوبر ٢٠١٧

- قد يؤدي تأخر الإصلاحات القطاعية الحقيقية إلى التأثير سلبا على استعادة التوازن الاقتصادي الكلي.
- متوقع زيادة نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في ظل الانخفاض الحاد في سعر الصرف وزيادة الاقتراض الخارجي. لذلك أي تباطؤ في جهود إصلاح المالية العامة أو في النمو قد يقوض استدامة القدرة على تحمل الديون.
- في حالة استمرار ارتفاع التضخم، قد يؤدي ذلك إلى تشديد السياسة النقدية وإعاقة النمو الاقتصادي.
- فضلا عن أن المخاطر الأمنية على المستويين الإقليمي والمحلي تؤثر سلبا على تعافي الاستثمارات الأجنبية والسياحية وتحويلات العاملين بالخارج، وكلها تعتبر مصادر مهمة للإيرادات الحكومية والنقد الأجنبي.

تقييم مركز جالوب لاستطلاع الرأي

تقرير مركز استطلاعات الرأي Gallup

يتناول التقرير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للدول ومؤشر رفاهية الأفراد، ويتم حساب المؤشر من خلال الاستطلاع الذي يجريه المركز في ١٥٠ دولة حول العالم

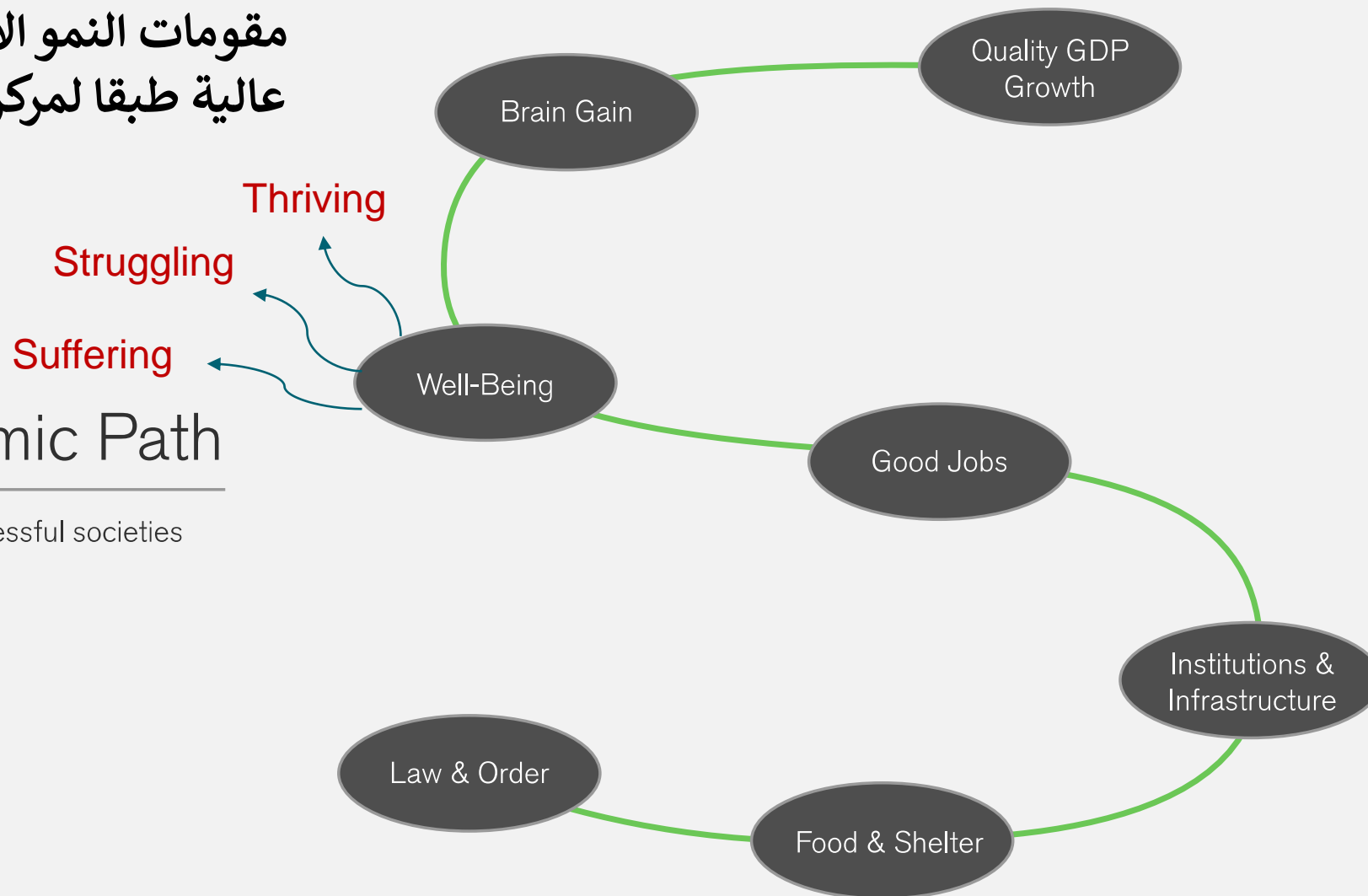
Gallup Standard Global Indicators

مقومات النمو الاقتصادي ذو جودة
عالية طبقا لمركز جالوب
Gallup

GALLUP®

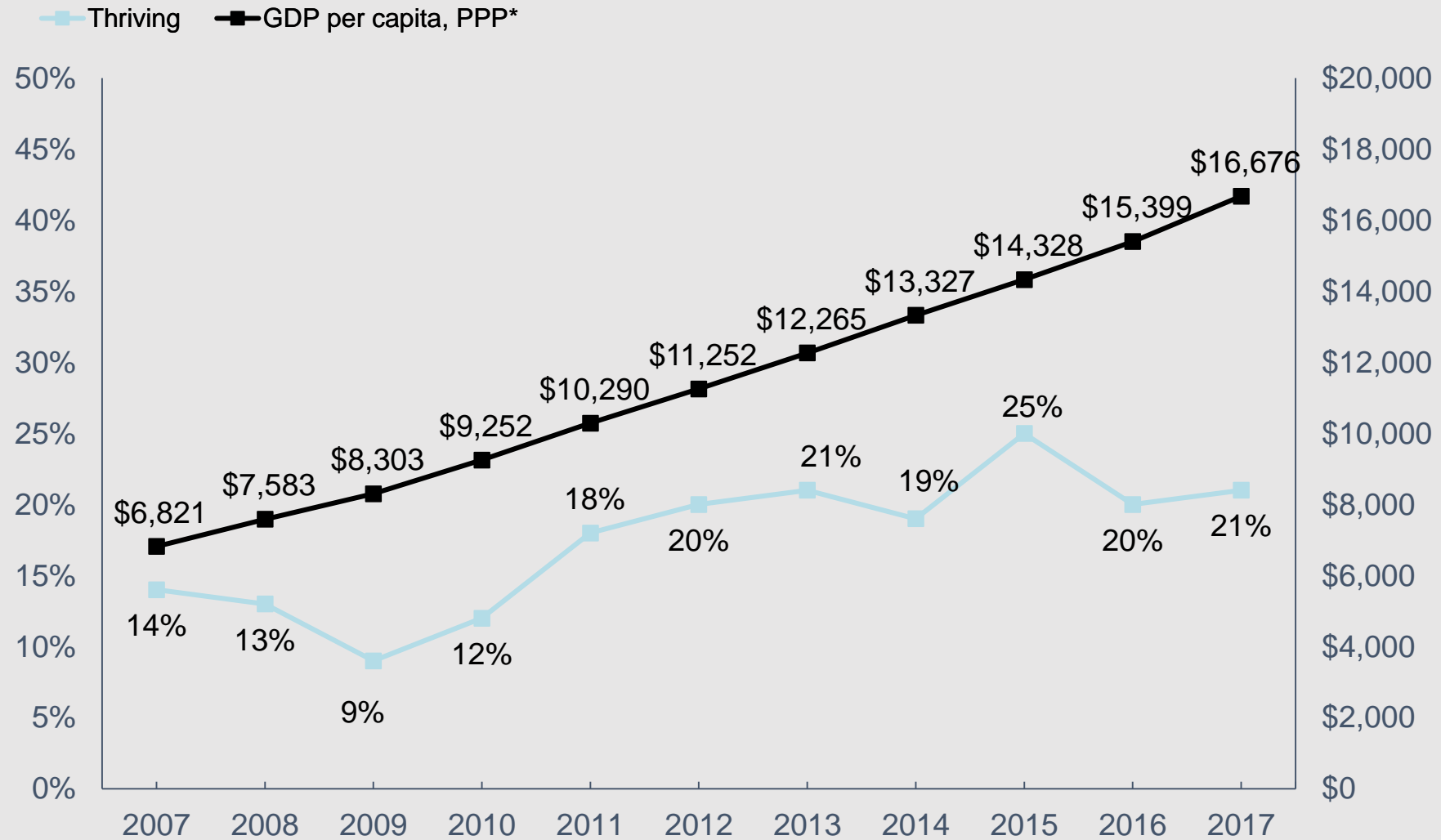
Macroeconomic Path

A leadership model for successful societies





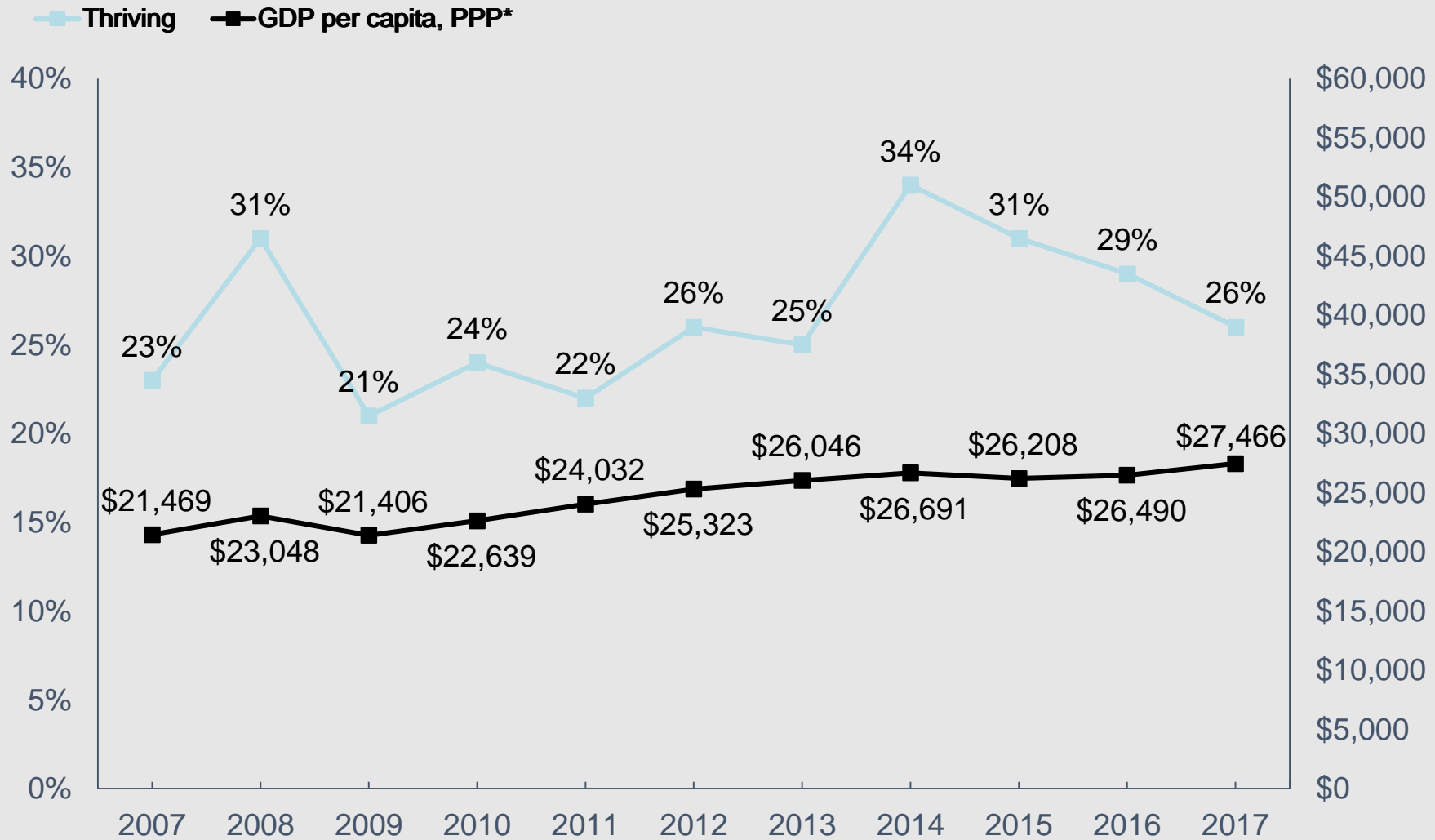
China GDP and Wellbeing



*In current international dollars, estimates from IMF



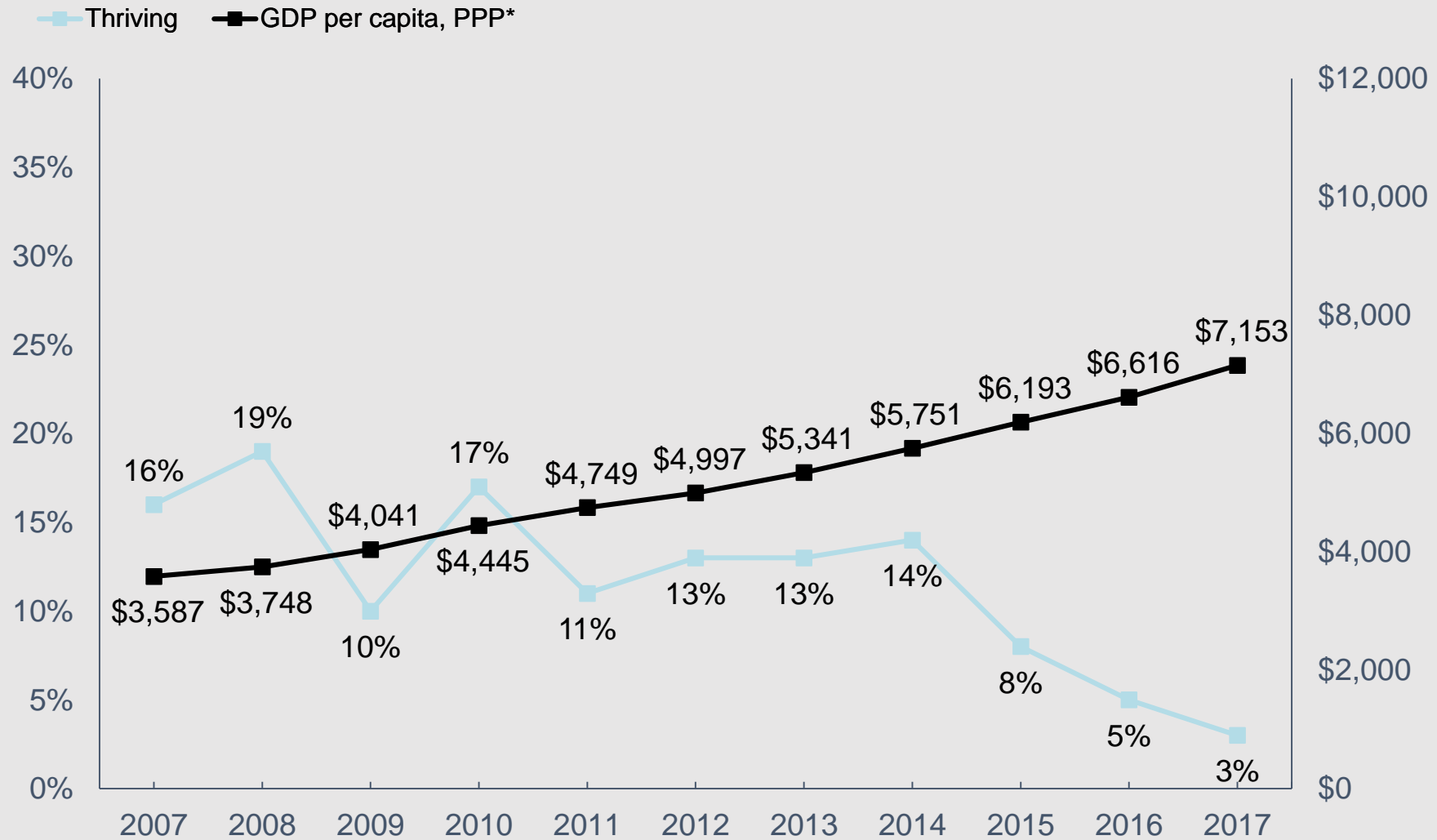
Russia GDP and Wellbeing



*In current international dollars, estimates from IMF



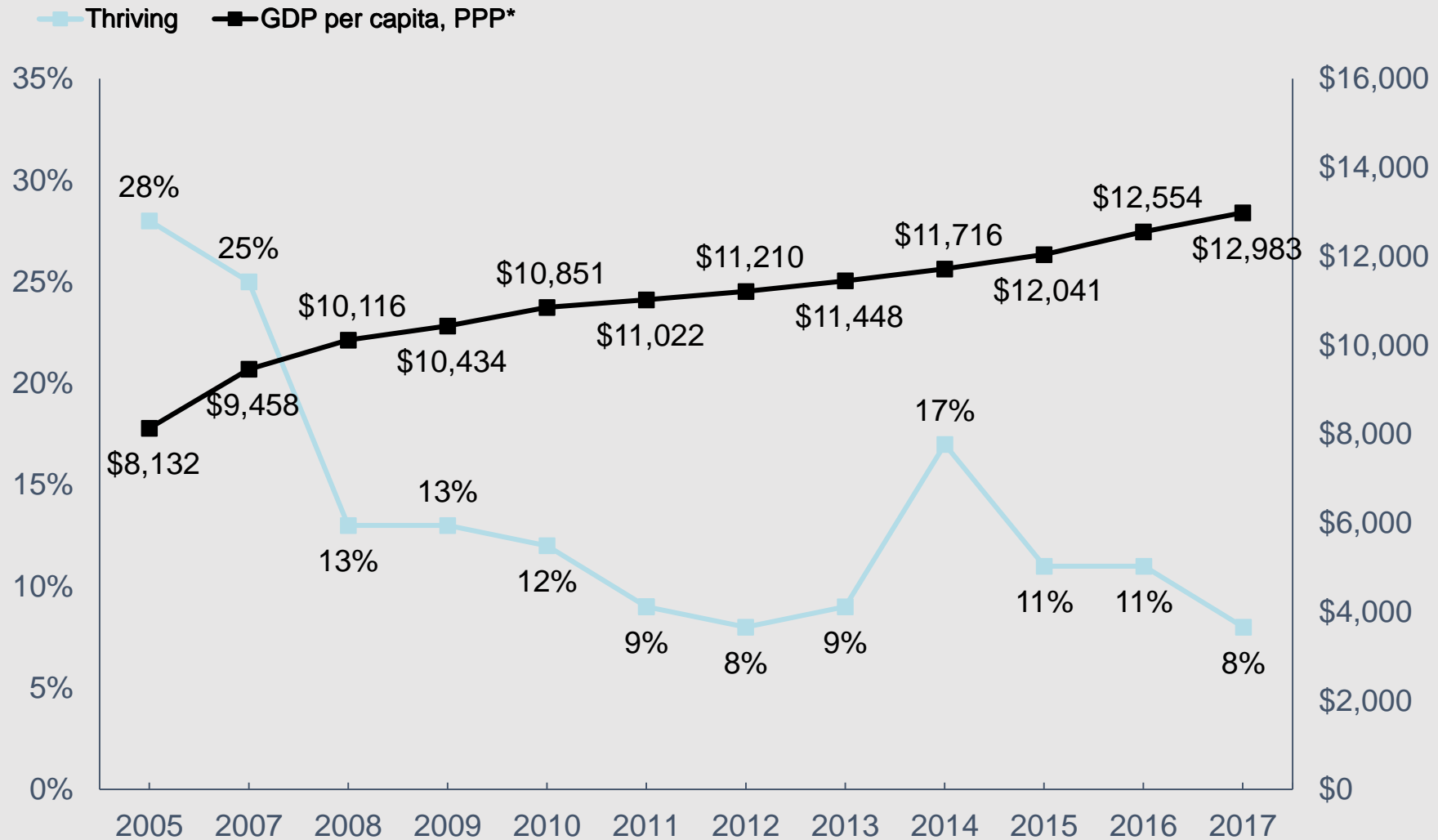
India GDP and Wellbeing



*In current international dollars, estimates from IMF



Egypt GDP and Wellbeing



*In current international dollars, estimates from IMF

من خلال دراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية سبتمبر ٢٠١٦*

*بالتشاور مع المجلس الرئاسي التخصصي للتنمية الاقتصادية، اتحاد
الصناعات المصرية، اتحاد الغرف التجارية والبنك الدولي.

الأهداف الأساسية

٣
اعتماد برنامج لتعزيز
الصادرات وتشجيع الشركات
الصغيرة والمتوسطة فوراً
وتبني الاثنين كأهداف قومية
ذات أولوية قصوى

٢
اتخاذ خطوات جادة على
أرض الواقع لحماية
محدودي الدخل

١
إزالة المعوقات التي تشل
حركة الاقتصاد حالياً

٦
الإعلان عن برنامج الثلاث
سنوات للتنمية

٥
تبني استراتيجية قصيرة
الأجل لترشيد الإنفاق
الحكومي وزيادة الإيرادات

٤
استقطاب نصيب من
موجة الاستثمارات
الأجنبية المهاجرة

الشروط المسبقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

١ • تبني المزيج الصحيح من إدارة الطلب وتعزيز العرض وتدابير الحماية الاجتماعية.

٢ • البدء الفوري في الإصلاحات المؤسسية والهيكلية المطلوبة بالتسلسل الصحيح وبحزم متزامنة.

٣ • الاعتماد على هذه الإصلاحات بدلا من الإجراءات التعسفية إلا في أضيق الحدود.

٤ • توصيل الاستراتيجية للشعب من خلال تدابير واضحة لحماية سبل معيشتهم، ليس فقط على الفور ومعلن عنها ولكن أيضا، والأهم من ذلك وجود ما يثبت تحقق مستقبل أفضل للمواطنين (ضوء في نهاية النفق).

الشروط المسبقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي - تابع

• تكليف جهة بمراقبة تنفيذ خطة الإنقاذ، وتقديم تقارير أسبوعية إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب.

٥

• عدم إجراء أكثر من تغيير في السياسات التي من شأنها أن تؤثر سلبا على المواطن في نفس الوقت.

٦

• عدم إتخاذ أي خطوات لرفع الدعم قبل تعديل قاعدة البيانات لاستهداف سليم للفئات محدودة الدخل والأولى بالدعم.

٧

• وجود جدول زمني واضح ومؤشرات أداء لكل خطوة.


٨

• التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في التنفيذ.


٩

إلى أى مدى حققت الإجراءات هذه الأهداف؟


٣
اعتماد برنامج لتعزيز
الصادرات وتشجيع الشركات
الصغيرة والمتوسطة فوراً
وتبني الاثنين كأهداف قومية
ذات أولوية قصوى



٢
اتخاذ خطوات جادة على
أرض الواقع لحماية
محدودي الدخل



١
إزالة المعوقات التي تشل
حركة الاقتصاد حالياً




٦
الإعلان عن برنامج الثلاث
سنوات للتنمية



٥
تبني استراتيجية قصيرة
الأجل لترشيد الإنفاق
الحكومي وزيادة الإيرادات



٤
استقطاب نصيب من
موجة الاستثمارات
الأجنبية المهاجرة



كان المفترض أن تقدم الحكومة برنامجا متكاملًا بجدول زمني ومسؤولية
لحماية محدودي الدخل قبل الإعلان عن القرارات الاقتصادية

٢. قرارات لحماية محدودي الدخل

١. القرارات الاقتصادية



كان المفترض أن تقدم الحكومة برنامجا متكاملا بجدول زمني ومسؤولية لحماية محدودي الدخل قبل الإعلان عن القرارات الاقتصادية

ولكن القرارات اتخذت بالفعل

٢. القرارات الاقتصادية

١. قرارات لحماية محدودي الدخل

الأثر الإيجابي الواضح لبرنامج الإصلاح الاقتصادي



- تحريك عجلة الاقتصاد بعد شلل تام نتيجة نقص الدولار
- تحسن مناخ الاستثمار العام وبالتالي فرص جذب الاستثمار الأجنبي
- خصوصاً في مجال الإحلال محل الواردات
- انتعاش البورصة المصرية
- تحسن تنافسية الصادرات المصرية التي لا تعتمد بشكل كبير على الاستيراد
- رفع توقعات تصنيف مصر من الجهات الدولية
- إمكانية حصول مصر على قروض دولية من جهات مختلفة بسبب تحقق مصداقية في جدية الإصلاح الاقتصادي بشهادة صندوق النقد

مصر اقتصادي في خريفه الاقتصادى نشطاً صيرت في اربعه
امراته حاصره مصر في اربعه دولته من خريفه صيرت في اربعه

ولكن...

إلى أي مدى تحقق إجراءات الإصلاح الركائز الأساسية التي تضمن الاستدامة وتحقق رفاهة المجتمع؟

ملاحظات	تحقق رفاهة الشعب	الاستدامة	الاستمرارية	الإرادة السياسية	الإجراءات
توفر الإرادة السياسية بوضوح ولكن الأثر الاجتماعي الإيجابي محدود بالأخص برنامج تكافل وكرامة	●	●	●	●	الإجراءات الاجتماعية
هناك إرادة سياسية لإزالة المعوقات التي تشل حركة الاقتصاد ولكن بدون إصلاحات هيكلية ومؤسسية تضمن استدامة الإصلاح وتحقيق رفاهة الشعب	●	●	●	●	الإجراءات الاقتصادية

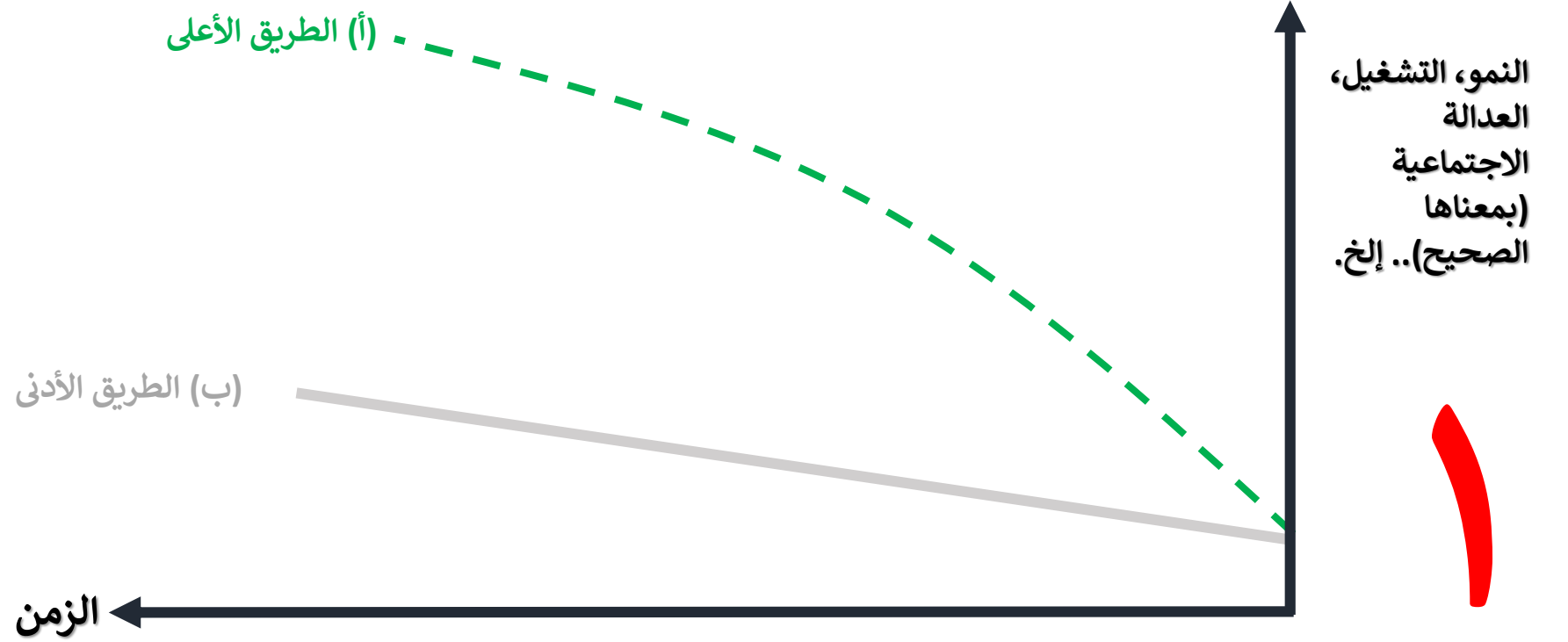
الاتجاه المستقبلي للإصلاح الحقيقي

ضرورة إعادة ترتيب أولويات الاستثمار الموجه للقطاعات المختلفة ذات قيمة مضافة عالية وتخلق فرص عمل

القطاع	النمو التغير (نقطة مئوية)	التشغيل (معدل النمو %)	متوسط الأجور (معدل النمو %)	نسبة من إجمالي الاستثمارات المحلية التغير (نقطة مئوية)	نسبة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر التغير (نقطة مئوية)
المطاعم والفنادق (السياحة)	١٥,٧	-٧,٧	٣١,٩	٠,٢	-
الاستخراجات	٣,٧	٢,٠	-٦,٤	-٣,٣	١٠,٣
الصناعات التحويلية	٢,١	٣,٧	٣٤,٦	-٤,٢	١
الاتصالات	١,٥	-١٠,٠	١٣,١	-١	-

المصادر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

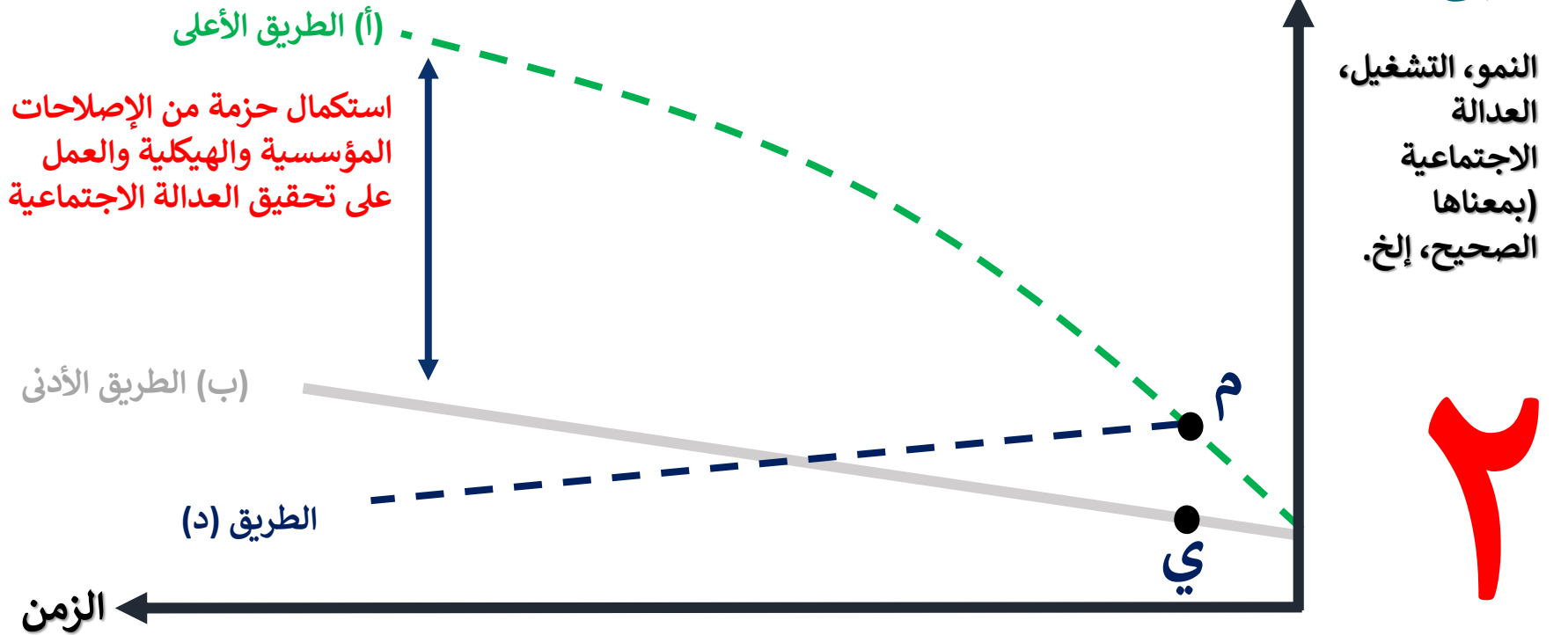
قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي كانت مصر علي بداية إحدى الطريقين



ب: الطريق الأدنى: نمو قصير الأجل، مبني علي الأجور المنخفضة، وعدم تنافسية وصناعات تعتمد علي الموارد، إلخ.

الطريق أ: في حالة الوصول إلى الاستدامة وتحقيق رفاهة الشعب.

البنية التحتية المادية تحتاج إلى تغيير في السياسات وإلا ستتحول إلى تكلفة غارقة



ب: الطريق الأدنى: نمو قصير الأجل، مبني على الأجور المنخفضة، وعدم تنافسية وصناعات تعتمد على الموارد، إلخ.

الطريق أ: في حالة الوصول إلى الاستدامة وتحقيق رفاهة الشعب.

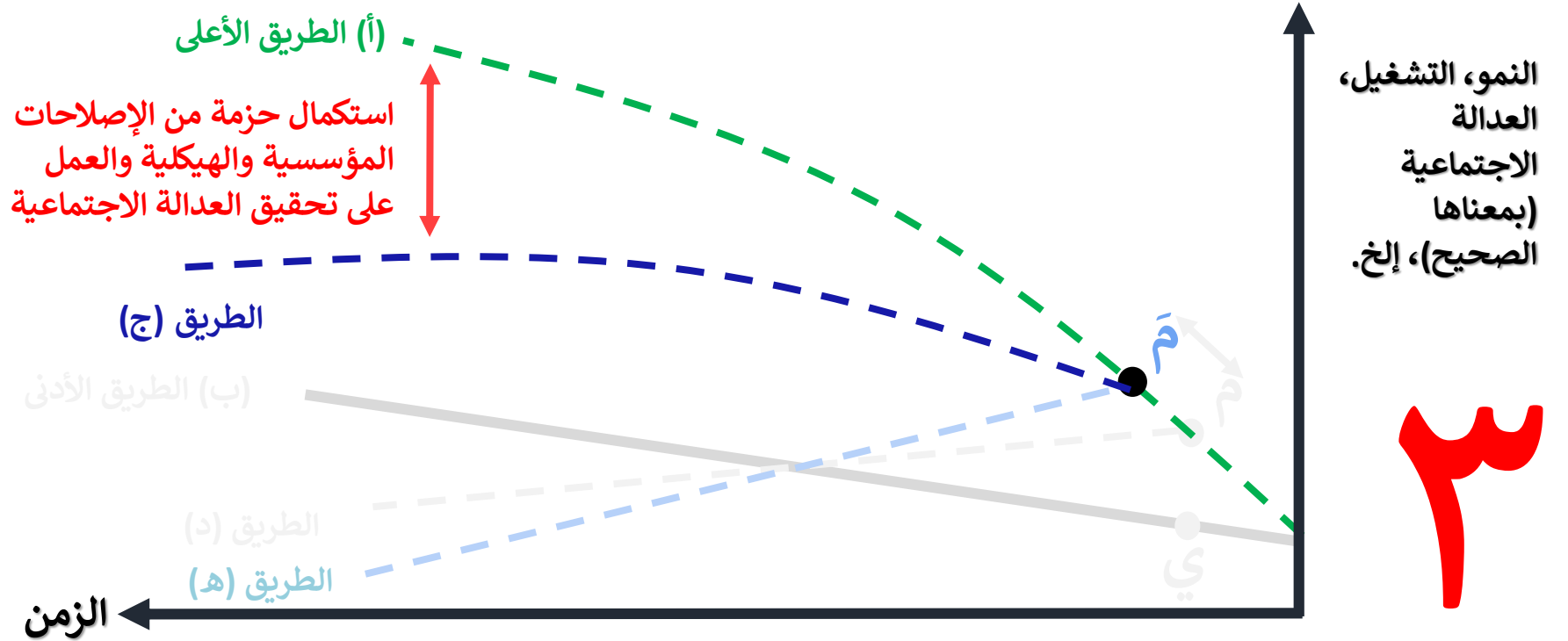
ي: يمثل الوضع الأصلي قبل المشروعات القومية الكبرى.

د: السيناريو الأسوأ: إنفاق مرتفع على البنية التحتية المادية مع تحسن ضئيل أو لا تحسن في الكفاءة، وعبء كبير للمشروعات القومية الكبرى، مما قد يؤدي إلى طريق أكثر دنوا حتى من الطريق الأدنى الأصلي.

م: تمثل الاستثمار في البنية التحتية المادية (المشروعات القومية الكبرى) خلال العامين الأخيرين.

برنامج الإصلاح الاقتصادي يضع مصر أمام ثلاثة طرق مختلفة

الوضع بعد تبني
برنامج الإصلاح
الاقتصادي



الطريق ج: في حالة استمرار الإصلاحات بدون البعد الاجتماعي.

م: تمثل وضع الاقتصاد بعد تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي.

الطريق هـ: في حالة عدم استمرار الإصلاحات وعدم الاهتمام بالبعد الاجتماعي.

ي: يمثل الوضع الأصلي قبل المشروعات القومية الكبرى.

ب: الطريق الأدنى: نمو قصير الأجل، مبني على الأجور المنخفضة، وعدم تنافسية وصناعات تعتمد على الموارد، إلخ.
د: السيناريو الأسوأ: إنفاق مرتفع على البنية التحتية المادية مع تحسن ضئيل أو لا تحسن في الكفاءة، وعبء كبير للمشروعات القومية الكبرى، مما قد يؤدي إلى طريق أكثر دنوا حتى من الطريق الأدنى الأصلي.

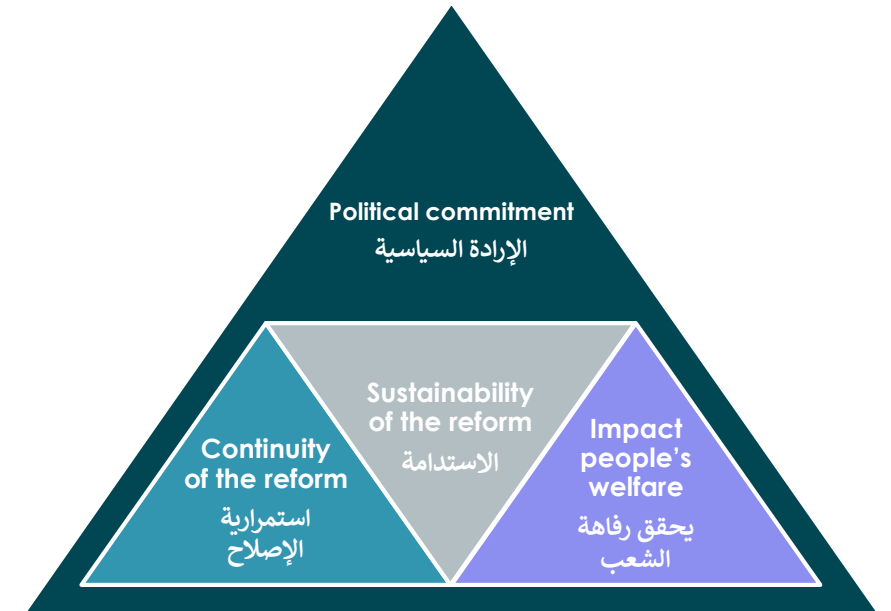
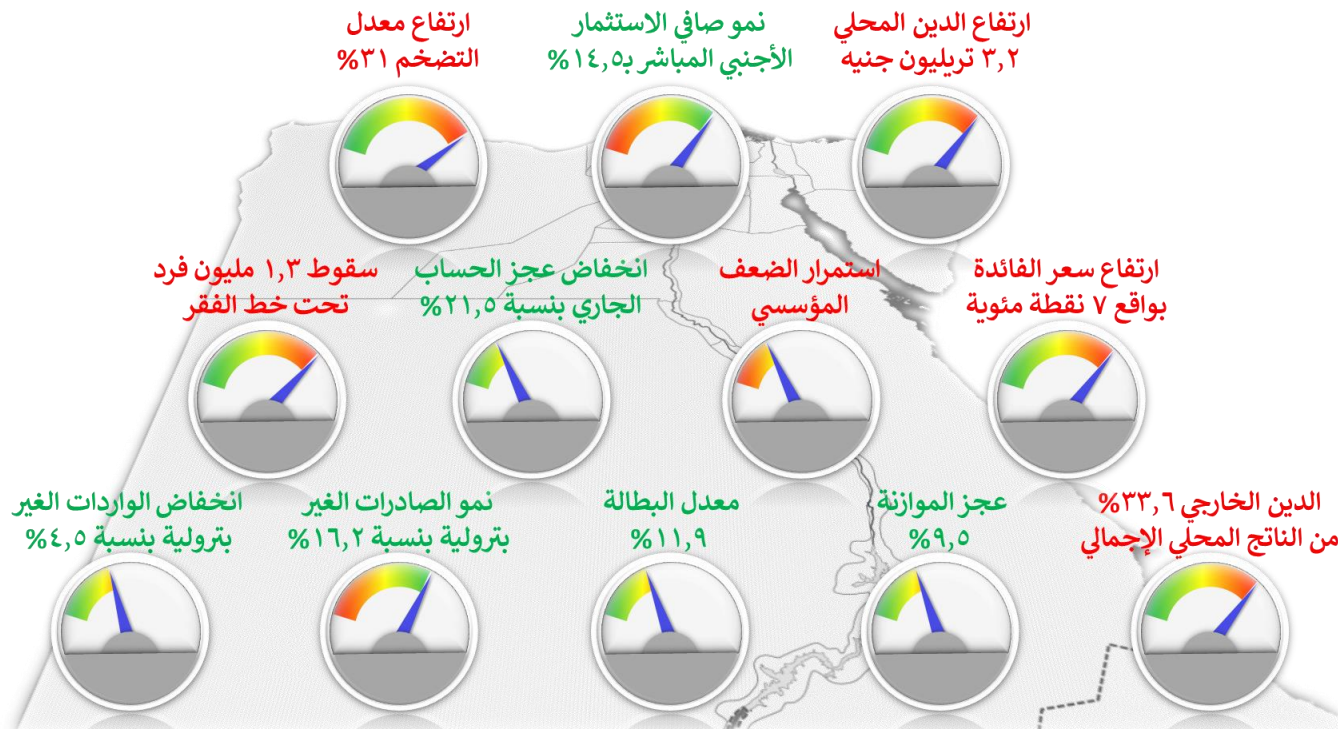
الطريق أ: في حالة الوصول إلى الاستدامة وتحقيق رفاهة الشعب.

م: تمثل الاستثمار في البنية التحتية المادية (المشروعات القومية الكبرى) خلال العامين الأخيرين.

3

إلى أي مدى نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في عامه الأول؟

إلى أي مدى تحقق إجراءات الإصلاح الاقتصادي الركائز الأساسية التالية؟



ما نحتاجه لاستكمال الإصلاح

برنامج إصلاح
صندوق النقد

استكمال البرنامج بحزمة من الإصلاحات الهيكلية
والمؤسسية تتعامل مع الأسباب الجوهرية للمشكلة مثل:

- قانون العمل، قانون الإفلاس،....
- التعليم
- الزراعة
- الصحة
- تنظيم السوق الداخلية
- التنسيق بين بين الوزارات والهيئات
- إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية للحد من ظاهرة الأيدي
المرتعشة
-



الانتباه إلى مخاطر أسلوب تحقيق التوازن
على المستوى الاقتصادي الكلي

في مجال الاقتصاد

نكتفي ببرنامج إصلاح صندوق
النقد الذي يركز في الأساس على
الإصلاح المالي وتوازن الاقتصاد
الكلي

التعامل مع البعد الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية وليس كمنظومة منفصلة والعمل علي تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية وتنمية مستدامة

عيش
حرية
عدالة اجتماعية
كرامة إنسانية

فرص
عمل

صحة

تعليم

قواعد
بيانات
موحدة



في مجال العدالة الاجتماعية

تكافل
وكرامة

مفهوم
منقوص
للعدالة
الاجتماعية

شبكات
الضمان
الاجتماعي
تبقى الفقير
علي ما هو
عليه



خطوات عملية نحو إصلاح مؤسسي تدريجي

محركات التغيير

استكمال قواعد البيانات- خلق إطار مؤسسي سليم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة- إصلاح المنظومة الضريبية

مراجعة حقيقية لأولويات الدولة

الإصلاح السياسي واحترام الدستور

دور حقيقي للبرلمان

تبني موازنة الأداء مما يؤدي إلى إصلاح مؤسسي

مراجعة بنود الإنفاق الحكومي خصوصا مع الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة في ٢٠١٨

مراجعة واستكمال قوانين بعينها (مناقصات ومزايدات، العمل والإفلاس، الأيدي المرتعشة وآلية تخصيص الأراضي)



من المؤكد أنه:

لن يكون هناك تنمية مستدامة ولن نجني
أي ثمار إيجابية للقرارات الاقتصادية بدون
التعامل مع تحقيق رفاهة الشعب كأولوية

شكراً...